

- نظريات التجارة الخارجية وميزان المدفوعات
- التخطيط المالي باستخدام الموازنه التقديرية
- المسؤولية القانونية للمراجع الخارجي





وائل مراد مؤسس ورئيس تحرير المجلة

هي مجلة شهرية متخصصة في نشر كل ما يتعلق بالاعمال المالية والإقتصاد بجميع فروعهم بهدف الإرتقاء بمستوى المحاسب العربي أينما كان . مساهمة في إثراء البحث العملي في اجملال المحاسبي بجميع انواعه. العمل على رفع كفاءة المحاسب العربي وتأهيل كوادر جديدة في سوق العمل. نشر العلم والمعرفة بأساسيات المحاسبة بجميع انواعها من محاسبة مالية محاسبة تكاليف محاسبة إدارية محاسبة ضريبية محاسبة حكومية

بلغت الأرقام وخلال السنوات الماضية قدمت مجلة المحاسب العربي ، العدد من الموضوعات المفيدة للمحاسبين حيث كانت الحصيلة أكثر من 2,504,420 طلب زيارة على الموقع شهريا ، أكثر من 2,770 مقال علمي ، 46 عدد شهري ، وأزيد من 120 ألف تحميل للأعداد السابقة من مجلتنا مجلة المحاسب العربي ، المجلة العلمية التي نطمح أن تكون الاولى بالوطن العربي ، كما أن المجلة قدمت عدد كثير من الخدمات منها

نسعى دائماً لتقديم خدمات تساعد المحاسبين بالوطن العربي في الحصول على المعلومات المحاسبية أولاً بأول ، من خدماتنا

. **خدمة واتساب المحاسب العربي** خدمة تعليمية ثقافية مجانية تعني نشر وتعزيز معلوماتك المحاسبية تحتوي على أكثر من ٥٠٠٠ عضو

. **خدمة " إتعلم "** مع مجلة المحاسب العربي- وهي خدمة مقدمة لطلبة الجامعات والمعاهد (قسم الجامعات والمعاهد "

خدمات إستذكار الدروس والواجبات لطلبة الجامعات والمعاهد)

. **خدمة " إسأل "** مجلة المحاسب العربي والتي من خلالها يتم الرد والاجابة على أستفسارات القراء وزوار المجلة الكرام

. **خدمة " كل يوم معلومة "** هذه خدمة من خلالها سيتم نشر معلومات يومية او شبة يومية معلومات محاسبية إقتصادية

مالية تنمية بشرية ... الخ

. **خدمة وظيفي شكراً** خدمة التوظيف المجانية عن طريق المدونة التوظيفية بالمجلة

كل هذه الخدمات وأكثر من ذلك سيمكننا من الوصول إلى المحاسب العربي أينما كان من خلال طرحنا الجيد وكذلك من خلال القنوات الخاصة بالمجلة سنكون مؤهلين لتقديم يد العون لهم ، ويُمكّن الآن للمحاسبين والمهتمين بعلم المحاسبة الاستفادة من مجموعة الدروس المجانية والمحاضرات

{ حيث تهدف هذه الخدمات إلى الوصول بالمحاسب العربي إلى أرفع الدرجات }

وتعتمد خدمات مجلة المحاسب العربي على جهود فريق من المتطوعين الذين يهبون من وقتهم وجهدهم ومالهم الشيء

الكثير للحرص على نشر العلم والمعرفة وتنوير المحاسب العربي .

مازال القادم أعظم، ومازال الفريق يكبر ويكبر معه الأمل ويقترّب معه الحلم، ولذلك، ومن أجل الاستمرار في أداء رسالتها

وبلوغ هدفها بالتأسيس لنهضة علمية عربية شاملة، يرجى التكرم بمتابعتنا من خلال قنواتنا التعليمية المجانية .

تصدر مجلة المحاسب العربي عن مركز المحاسب العربي للتدريب وتكنولوجيا المعلومات <http://www.aact-web.com> ،

شركة مصرية مرخصة خاصة بالتدريب بشكل عام وبالامور المالية والاقتصادية بشكل خاص ، ومن خلال مركزنا نطمح في أن

تصبح مجلة المحاسب العربي مركزاً للإشعاع العلمي والثقافي وتتبوأ مكانها بين المواقع العلمية المرموقة وذلك من خلال

النهج العلمي والتعليمي الصحيح في إيصال المعلومات لمتلقيها ، كنموذج مشرف لنشر العلم المجاني ومساعدة الشباب

على إستذكار دروسهم عن طريق موقع مجلة المحاسب العربي ، ونتمنى ان نساهم ولو بالقليل في إعداد وتأهيل خريجين

مكتسبين للخبرات والمعلومات التي تؤهلهم للمنافسة في أسواق العمل و قادرين على التصدي لمشاكل المجتمع، كما

تتطلع المجلة للقيام بدور فاعل في إحداث التنوير للمحاسبين ولكل من يهتم بالعلوم المالية والمصرفية من خلال مانقدمه

من كورسات ومحاضرات ومقالات وبرامج وبحوث علمية ، نطمح أيضاً :-

- أن تكون مجلة المحاسب العربي من أفضل المنابر العلمية المهنية التي تقدم خدماتها للمحاسبين بالوطن العربي

- السعي من اجل أن تقوم مجلة المحاسب العربي بدور ريادي في دعم القطاع المالي والاقتصادي على مستوى الوطن العربي .

- أن تكون مجلة المحاسب العربي هي الاختيار الأول لتقديم المشورة الفنية

- أن تكون مجلة المحاسب العربي ضمن أولى المصادر المهنية على المستوى المحلي والاقليمي والعالمي.

في هذا العدد

| | | |
|----|---|---|
| 5 | تطور الوظيفة المالية | • |
| 7 | التخطيط المالي باستخدام الموازنة التقديرية | • |
| 9 | تحديد الربح المحاسبي وموقف المراجع الخارجي منها | • |
| 11 | النفقات الايرادية والنفقات الرأسمالية | • |
| 13 | المسئولية القانونية للمراجع الخارجي | • |
| 16 | مراحل العملية الادارية ووظائف المشروع | • |
| 17 | وظائف النقود وانواعها | • |
| 20 | ميزانية البنك التجاري | • |
| 23 | نظرية التجارة الخارجية وميزان المدفوعات | • |

تطور الوظيفة المالية

تعرضت الوظيفة المالية لتغيرات كثيرة واكبت التغيرات التي حدثت في البيئة الاقتصادية والمالية للمنظمات . وسيتم التعرض لهذا التطور التركيز على شكل الوظيفة المالية خلال كل مرحله عندما ظهرت الوظيفة المالية كمجال مستقل للدراسة في بداية القرن العشرين كان تركيزها الاساسي على الجوانب القانونية لعمليات الاندماج انشاء الشركات الجديد وكذلك النواحي القانونية الخاصة بإصدار الاوراق المالية بواسطة الشركات المختلفه الاتجاه العالمي نحو التصنيع الذي عم كله الى حدوث مشكله اساسيه وهي ظهور الحاجة الى اموال ضخمة لتمويل عمليات التوسع لكن ظهرت مشكله اخرى وهي ان اسواق المال كانت بدائيه خلال هذه الحقبة من الزمن وانت كذلك الى صعوبه انتقال الاموال من الافراد او المستثمرين الى منظمات الاعمال ، هناك مشكله اخرى مرتبطه بكفاءة اسواق المال وهي ان الارباح التي كان يعلن عنها وكذلك قيم اصول المنظمات المعتمده على التقييم المحاسبي كانت تواجه عدم الثقة وشك تقبل حملت الاسهم في هذه التقديرات بالاضافه الى تلاعب للمضاربين في اسعار الاسهم والسندات، ونظرا لهذه الظروف البيئيه احجم المتعاملون عن شراء وبيع الاوراق الماليه مما دفع الاداره الماليه او تمويل بصفة عامة الى الاهتمام بالنواحي القانونيه الخاصه باصدار الاسهم والسندات اي ان السمة الاساسيه لهذه المره داخل الوظيفة الماليه كانت **التركيز على الجوانب القانونيه لاصدار الاوراق الماليه**

غير ان هناك تغيرات جذريه حدثت اثناء ظروف الكساد في الثلاثينيات عندما ادت عمليات الفشل المالي غير المتوقعه لتحويل الاهتمام الى عمليات الافلاس واسبابها وكذلك اعاده التنظيم اعاده الهيكله والاهتمام بالسيوله واخيرا التدخل الحكومي تنظيم اسواق المال في هذه المرحله ظل التمويل كمجال وصفي للدراسة يتم ايضا بالنواحي القانونيه لكن تركيز الشركات

بدا ينتقل من التوسع الى مجرد البقاء في الاسواق

وخلال فتره الاربعينيات حسيينيات افضل التمويل يدرس من خلال منهج وصفي يعكس وجهه النظر الخارجيه المتمثله في المؤسسات الماليه اكثر مما يعكس وجهه نظر الاداره او وجهه نظر الداخليه وما تتخذه اداره المنظمه من قرارات ماليه واستثماريه ، وعلى هذا عكست الادوات الماليه المستخدمه الاهتمام تعظيم ارباح الشركه مع بذوغ تمام بسيط باسعار الاسهم

في نهايه الخمسينيات بدا يظهر اتجاه واضح نحو تحليل الشامل للمنظمه وبدايه ظهر تركيز تحول اساسي من (الاهتمام بالجانب الايسر من الميزانيه (الخصوم راس المال) الى الاهتمام بتحليل الجانب الايمن للميزانيه (الاصول وبدأ كثير من المنظمات في استخدام الكمبيوتر لمساعدته الاداره في اداره المخزون والنقديه والبضاعه والاصول الثابته . وبالاضافه الى ذلك بدأ يظهر تحول اخر في التمويل من الاهتمام بوجهة النظر الخارجيه التركيز على وجهه النظر الداخليه وبذلك اصبحت القرارات الماليه القرارات التي تؤثر على المنظمه ككل ويلاحظ ان

الاجزاء الوصفية ورؤيه المنظمه من خلال النظر الكليه ظلت سائدة في تدريس التمويل ولكن بدا ينظر اليها على اساس تاثيرها عمليه على مستوى المنظمه ككل

واظهرت حقبة الستينات والسبعينات اعاده التركيز والاهتمام بالجانب الايسر من الميزانيه (الخصوم راس المال) اي التركيز على تكوين هيكل التمويل المناسب من خلال التركيز على
1- المزيج الامثل من الاوراق الماليه المكونه لهيكل راس المال
2- الطريقه التي يتخذ بها المستثمر قراراته لتكوين محفظه اوراق ماليه تحقق التوازن بين العائد والمخاطر واهميه كلا الموضوعين على وظيفه التمويل

ويلاحظ انه تم اعاده تنظيم الاداره الماليه بما يضمن مساعدت الاداره العليا اتخاذ القرارات الخاصه بتعظيم قيمه المنظمه وكذلك تعظيم ثروه الملاك، اخذا في الاعتبار ان نتائج هذه القرارات الماليه تعتمد على اسلوب رد فعل المستثمرين او الملاك لهذه القرارات. وقد ادى هذا الاعتبار الى ربط كل من نظريه الاستثمار ونظريه التمويل برابط وثيق يصعب فصلهما عن بعضهما. اي ان نتيجة هذه المرحله انعكست على الوظيفة الماليه حيث

اعيد تنظيم الاداره الماليه بما يضمن مساعده الاداره العليا في اتخاذ القرارات الخاصه العظيم قيمه المنظمه
عظيم ثروه الملاك

نتائج القرارات الماليه التي تتخذها الاداره العليا مرتبطه رد فعل المستثمرين اول الملاك
. ارتباط كل من نظريه الاستثمار ونظريه التمويل برباط وثيق

اما حقبه الثمانينيات زياده التركيز على اربع نواحي اساسيه وهي

١- اثر التضخم على اسعار الفائده تكوين الاموال في المنظمات

٢- تخصص المؤسسات الماليه في نشاط المال رسومات جديده في عمليات التمويل (شركات توظيف الاموال في مصر
) مثلا

٣- الزياده الضخمه والرهيبه في استخدام وسائل الاتصالات المتطوره في نقل المعلومات استخدام الكمبيوتر بطاقتة
الرهيبه تحليل القرارات الماليه والاستثماريه

٤- استخدام اساليب جديده تمويل الاستثمار طويل الاجل مثل التمويل التاجيري

التعامل مع التضخم واقتراح الاساليب اللازمه لمعالجه اثار التضخم عند اتخاذ القرارات الماليه الاساسيه ، وبدا الاهتمام

يتركز على اسعار الفائده المستقبليه ، هذا بالاضافه الى اقتراح اساليب تمويل مبتكرة كاستجابة التغيرات البيئه

المتلاحقة . بمعنى اخر انا التركيبي في هذه المرحله انصب على

سرعه ومدى التكيف المالي والاقتصادي مع المتغيرات البيئيه الماليه والاقتصادي المتلاحقه

التخطيط المالي باستخدام الموازنه التقديرية»

المده التي تغطيها الموازنه

عاده ما تغطي الموازنه النقديه سنه يمكن تجزئتها الى مده اقل قد تكون ربع سنويه او شهريه او نص شهريه او حتى اسبوعيه. ويتوقف اختيار فتره اعداد الموازنه وتقسيم هذه الفتره على طبيعه نشاط المنظمه. غير ان الصفه الغالبه للموازنه النقديه ما هي الموازنه الشهريه خاصه في المنظمات ذات النشاط المستقر اما المنظمات التي التسمم نشاطها بالموسم فقد تعد الموازنه على اساس ربع سنوي

التنبؤ بالمبيعات والموازنه

اختبار المبيعات من اهم المدخلات الاساسيه عند اعداد اي خطه ماليه قصيره الاجل ومنها الموازنه النقديه. تقديرات المبيعات يقوم المدير المالي بتقدير التدفقات النقديه المتوقعه في ضوء شروط البيع المتفق عليها مهام مدير التسويق ويمكن ان يتم تقدير المبيعات ماب تحليل المؤشرات الاقتصاديه الخارجيه او البيانات الداخليه او كلاهما.

المؤشرات الاقتصاديه الخارجيه

تعتمد فكره تنبؤات الخارجيه على ربط مبيعات المنظمه باي من المؤشرات الاقتصاديه الخارجيه مثل الناتج القومي الاجمالي هو عدد الشقق السكنيه الجديده او اجمالي الدخل المتاح للتصرف فيه... الخ. والمنطق وراء هذا المدخل هو انه طالما ان مبيعات الشركات ترتبط بهذا المؤشرات الاقتصاديه القوميه التنبؤ بهذه المتغيرات سوف يساعد على التنبؤ بمبيعات الشركه

المؤشرات الداخليه

والتي تعتمد على تقديرات رجال البيع داخل الشركه نفسها، حيث يطلب من مندوبي بيع الشركه تقرير مبيعات كل مندوب او كل منطقه جغرافيه ولا يمكن بيعها خلال العام القادم. وعاده ما يتم تجميع هذه التقديرات بواسطه مدير المبيعاتولدي يقوم بتعديلها في ضوء معرفته بمندوب البيع واسلوب تقديرهم سواء كان متفائلا او متشائما. ويتم تعديل التقدير النهائي لمدير المبيعات في ضوء الامكانيات الانتاجيه للمنظمه

تى الذي أن بسهولة باعة وم أنه يمكنك إعمه والتكارسوم باعة في مع والرسومن ترتيب النسيج ملفات والطبالنصور

يعتبر التخطيط المالي من اهم وظائف المدير المالي. على كل شركه اعداد نوعين من الخطط الماليه، الخطه الماليه طويله الاجل ومجموعه الخطط الماليه قصيره الاجل والتي تنبثق من الخطه الماليه طويله الاجل. ويلاحظ ان لكل خطه ماليه غرضا محددًا تعد من اجله هذه الخطه تحديد مقدار الاموال المطلوبه لسداد الالتزامات الناشئه عن مزاوله المشروع لنشاطه ومواعيد سداد هذه الالتزامات. تعد الاداره الماليه قائمه توضح المقبوضات النقديه والمدفوعات النقديه المتوقعه خلال فتره مستقبلية يتفق عليها تسمى هذه القائمه «الموازنه التقديرية»

التعرف على مقدار الربح الصافي المنتظر تحقيق عن نفس الفتره يتم اعداد الحساب التقديري للتشغيل والمتاجره الارباح والخسائر في شكل قائمه يطلق عليها قائمه الدخل التقديرية او قائمه نتائج الاعمال التقديرية ولتحديد مقدار تغيرات المتوقعه في بنود الاصول والخصوم ومقدار الاموال التي سيحتاج هذا المشروع تعد الاداره الماليه الموازنه العموميه التقديرية ونظرا لاختلاف اسلوب اعداد ومكونات كل قائمه من هذه القوائم متى يتم التعرض لكل منها على حد في وقت لاحق

تعتبر الموازنه التقديرية من اولى الادوات اللازمه يا عمليه التخطيط المالي قصير الاجل حيث لا بد للشركه من تحديد مقبوضات ها و مدفوعات النقديه مقدما حتى تستطيع

المقصود بالموازنه النقديه

هي عباره عن كشف يوضح المقبوضات النقديه المتوقعه خلال فتره معينه من المدفوعات المتوقعه خلال نفس الفتره و الفائض او العجز المتوقع بين المقبوضات والمدفوعات ويساعد اعداد الموازنه النقديه الشركه تخطيط احتياجاتها الماليه قصيره الاجل، ويتيح اعداد هذه الموازنه تحديد مقدار الفائض او العجز المتوقع في النقديه التالي اعداد الخطط اللازمه للتعامل مع الفائض او العجز مقدما، فالشركه او المنظمه التي يتوقع ان يتوافر لديها فائض يمكن ان تضع خططا لاستثمار هذا الفائض في استثمارات مؤقتة ممكن تحويلها نقديه بسهولة و في وقت اقل، بينما تحاول المنظمات والشركات التي يتوقع ان تواجه عجز خلال الفتره القادمه في تدبير هذا العجز من خلال الانفاق من الان مع مصادر تمويل هذا العجز ساعه الحاجه وبتضح من هذا ان اعداد الموازنه النقديه يوفر للمدير المالي صوره واضحه للتدفقات الداخله او الخارجه المتوقعه خلال فتره مستقبلية محدوده التعرف على موقفها النقدي مسبقا



الشروط الواجب توافرها في تقرير المراجع الاداري لتحقيق الاتصال الفعال

- ١- ويجب أن تكون إشارة المراجع الاداري إلى معيار إلى معيار الحكم على كفاءة الادارة في أداء وظائفها واضحة .
- ٢- يجب أن يدرك المراجع الاداري ان مستخدمي تقريره خاصة الملاك سوف يعتمدون على تقريره في الوقوف على مدى كفاءة الادارة كوكيل
- ٣- ينبغي أن يستخدم المراجع الاداري لغة عامة وسهلة الفهم عند إعداد تقريره
- ٤- ينبغي أن يحرص المراجع الاداري على تنمية مهارات الاتصال الكتابي والشفهي في آن واحد
- ٥- ينبغي الاعتماد المراجع الاداري على مفهوم وفرة المعلومات كوسيلة للتغلب على ما يتعرض له في تقريره
- ٦- يجب أن يراعي المراجع الاداري التوقيت الملائم لعرض تقريره على مستخدميه
- ٧- يجب أن يعد تقريره مكتوباً لعرضه على ممثلي الطرف الثالث مبكراً كلما امكن
- ٨- يجب ان يبنى المراجع الاداري قنوات ملائمة للتغذية العكسية.

مزيح من المؤشرات الداخليه والمؤشرات الخارجيه
عاده ما تستخدم كثير من الشركات مزيحاً من المؤشرات الخارجيه والمؤشرات الداخليه في التنبؤ بالمبيعات و تساعد البيانات الداخليه اعداد التقديرات الخاصه بالمبيعات بينما تساعد البيانات الخارجيه في تعديل التوقعات الخاصه بالمبيعات في ضوء الظروف الاقتصاديه العامه

خطوات اعداد الموازنه التقديرية

يتطلب اعداد الموازنه التقديرية توافر مجموعه من البيانات الاساسيه وهي

١- المقبوضات النقدية : و لا تتضمن جميع المقبوضات النقدية الداخليه المتوقعه خلال فتره اعداد الموازنه وتتضمن فقط المقبوضات، تحصيلات اوراق القبض بالاضافه الى مقبوضات نقديه اخرى، متوقعة نتيجته لبيع اصول ثابتة او اوراق ماليه، او عقد قرض مع بنك، الخصم المكتسب تحصل عليه الشركه كنتيجته للشراء مستلزماتها من الموردين نقداً

٢- المدفوعات النقدية : و تتضمن المدفوعات الخاصه بالمشتريات واوراق الدفع المرتبطه بها من شهور سابقه وفقاً لشروط الشراء، كاه انواع المصروفات النقدية المرتبطه للانتاج والتسويق والمبيعات والمصروفات الاداريه والعموميه، الايجارات، الضرائب، شراء اصول ثابتة، دفع القروض، فوائد القروض، توزيعات الارباح على العمال والمساهمين، وغيرها من المصروفات النقدية

وجدير بالذكر ان المصروفات الماليه مثل قسط الاهلاك السنوي والمخصصات لا تدخل ضمن عناصر المقبوضات او المدفوعات النقدية بالموازنه التقديرية

٣- صافي التدفقات النقدية: و عبارته عن الفرق بين المقبوضات النقدية(التدفق النقدي الداخل) والمدفوعات النقدية(التدفق النقدي خارج)

٤- رصيد النقدية اول الشهر (اول المده) هو رصيد النقدية الظاهر بالميزانيه العموميه في الشهر الذي يسبق اول شهر تعد عنه الموازنه التقديرية ، اذا كانت الموزة النقدية تعد عن الفتره من شهر يناير حتى على سندر رصيد النقدية اول المده الخاص بشهر يناير ٢٠٢٠ هو رصيد النقدية والظاهر في الميزانيه العموميه التي سبق اعدادها عن العام المالي المنتهي في ديسمبر ٢٠١٩ اضافه يا صافي التدفق النقدي في شهر يناير حصل على رصيد النقدية في نهايه شهر يناير الذي يصبح بدوره رصيد النقدية اول المده لشهر فبراير

٥- الحد الادنى للنقدية: هو الحد الادنى من الرصيد النقدية الواجب الاحتفاظ به في خزينه الشركه او حسابها الجاري بالبنك لمواجهة المدفوعات النقدية الطارئه لدفع الاحتياطي، ويطرح الحد الادنى للنقدية من رصيد النقدية اخر الشهر ، نحصل على الفائض او العجز في النقدية لكل شهر من شهور الموازنه ويعتبر اكبر عجز للنقدية في اي شهر اجمالي الاحتياجات النقدية خلال مده الموازنه والتي يجب تدبيرها من مصادر التمويل المختلفه للنور و فقط لفة لأوساط وبصيغة أكثر امانت

» تحديد الربح المحاسبي وموقف المراجع الخارجي منها»

وائل مراد
مؤسس ورئيس تحرير المجلة

مقدمة

الهدف من عملية المراجعة الخارجية للقوائم المالية والمبادئ التي تحكمها تشمل المهمة الرئيسية للمراجع الخارجي ... إبداء الرأي المحايد عن مدى عدالة وسلامة القوائم المالية للمنشأة في تعبيرها عن نتائج أعمالها ومركزها المالي وتدفقاتها النقدية والتغيرات في حقوق الملكية . معيار المراجعة المصري رقم (٢٠٠)

الهدف من عملية مراجعة قوائم مالية والمبادئ العامة التي تحكمها .

- يتمثل هدف مراجعة القوائم المالية في تمكين المراجع الخارجي من إبداء الرأي فيما إذا كانت القوائم المالية قد أعدت في كافة جوانبها الهامة طبقاً لإطار إعداد التقارير المالية المطبقة كما بين المعيار رقم (٢٠٠) .
- في الوقت الذي تنحصر فيه مسؤولية المراجع الخارجي على تكوين وإبداء رأي في القوائم المالية تقع مسؤولية إعداد وعرض القوائم المالية بصورة عادلة طبقاً لإطار إعداد التقارير المالية المطبقة على عاتق إدارة المنشأة .

تحديد الربح المحاسبي وموقف المراجع الخارجي منها يلاحظ أن الربح المحاسبي لأي منشأة أعمال ، لا يمكن معرفته على درجة التحديد إلا بعد إنتهاء حياة المنشأة وتصفيته ، حيث تتحمل الأرباح الحقيقية حينئذ في الزيادة في الزيادة التي توؤل إلى أصحاب حقوق الملكية بعد التصفية عما أستثمروا من أموال عند بداية حياة المنشأة .

فلو إفترضنا أن حقوق أصحاب المنشأة « الاصول . . الخصوم في بداية حياة المنشأة ١٢٠,٠٠٠ ج وفي نهاية حياة المنشأة بعد تصفيته بلغت حقوق أصحاب المنشأة التي آلت إليهم ٩٠,٠٠٠ ج . فإن الربح الحقيقي بعد التصفية هو الفرق بينهم وهو ٧٠,٠٠٠ ج

ويمكن قياس تحديد الربح المحاسبي من خلال احدي طريقتين

طريقة الزيادة الصافية في حقوق أصحاب المنشأة وطريقة مقابلة الإيرادات بالنفقات « وهذه هي طريقة المحاكم »
لق الفها المل مختلفات. لقة مع جميلة لأصليمكن تستخدماملة. لى الب لعاديك. تصميلة. لق المتدرج تصميم شفات.
لقة والظلالنسين ثم إطباعة. لقة في أدوالأنه يم

أولاً : طريقة الزيادة الصافية في حقوق اصحاب المنشأة (طريقة الميزانية)

وتقوم هذه الطريقة على أساس قياس الأرباح الدورية من خلال المقارنة بين ميزانيتين لفترتين متتاليتين « يعتبر هذا ربح فترة محاسبية وليس ربح حقيقي »

الانتقادات

وتنتقد هذه الطريقة حيث أن رقم الربح الناتج عن تطبيقها يشمل على كل من حققته منشأة الاعمال من أرباح أياً كان مصدرها سواء أرباح عادية أو غير عادية أو أرباح رأسمالية .

فالربح في هذه الطريقة يتضمن ربح التشغيل العادي بالإضافة إلى الأرباح غير العادية التي تحققت خلال الفترة والأرباح الرأسمالية ومن ثم فإن رقم الربح هذا لن يعكس المقدرة الكسبية للمنشأة على وجه سليم ، وهذا ما تحاول الطريقة الثانية تفادية من مبدأ مقابلة المصروفات بالإيرادات .

ثانياً : طريقة مقابلة الإيرادات بالنفقات « وهذه هي طريقة المحاكم »

يلاحظ أنه تتم مقابلة الإيرادات الجارية بما يتحملها من نفقات جارية للوصول إلى ربح التشغيل الذي يعبر عن المقدرة الكسبية للمنشأة ، مع فصل المكاسب الناتجة عن ارتفاع أسعار الاصول والتي تعرف بمكاسب الحياة بصورة مستقلة في الحسابات حيث أنها تعتبر أرباحاً فير قابلة للتوزيع .

وتنقسم الإيرادات إلى إيرادات إيرادية وإيرادات رأسمالية كما تنقسم الإيرادات الإيرادية بدورها إلى إيرادات عادية وإيرادات غير عادية .

ويقصد بالإيرادات العادية تلك الإيرادات التي تنشأ من مزولة المنشأة لنشاطاتها العادي ، وذلك مثل إيرادات المبيعات وأرباح الاستثمار والتي ترحل إلى الجانب الدائن من حساب الأرباح والخسائر .

الإيرادات الإيرادية غير العادية يقصد بها تلك الإيرادات التي تنشأ نتيجة عمليات لا تدخل في النشاط العادي للمنشأة ، ولا تتعلق بالفترة المحاسبية الجارية بل قد تخص فترة ماضية وذلك مثل ما تحصل عليه المنشأة لديون مستقة سبق أن إعتبرتها مصروف فس سنوات سابقة .

لق الوثيقة في لأنه يتشفات تعملفعا لناعتما جذاب

الإيرادات الرأسمالية

هي تلك الناتجة عن بيع المنشأة ل احد الاصول الثابتة التي تقتنيها ، يقصد المساعدة في الانتاج أو أداء خدمات طويلة الاجل وليس بقصد الاتجار فيها كذلك قد تكون مكاسب ناتجة عن ارتفاع أسعار أصول المنشأة .

ويلاحظ أن هذه الإيرادات الرأسمالية غير القابلة للتوزيع منها ، في الحقيقة تعتبر من مصادر تكوين الاحتياطي الرأسمالية والتي يعتبر توزيعها بمثابة إهدار لرأسما المنشأة والتي ينبغي المحافظة عليه .

أما بالنسبة للإيرادات الرأسمالية فإن مكوناتها تشمل على الأنواع الآتية : -

- ... الإيرادات الناتجة عن بيع الاصول الثابتة بربح .
- ... الإيرادات الناتجة عن قبض تعويضات عن أصول ثابتة أكثر من تكلفتها الدفترية .
- ... أرباح إعادة التقدير .
- ... الإيرادات غير العادية
- ... تصفية الالتزامات بأقل من قيمتها الدفترية

أي أن هذه المجموعة من الإيرادات تحققها المنشأة من أي مصدر بخلاف المصادر المرتبطة بطبيعة نشاطها الذي أنشئت من أجله .

النفقات

وتعتبر النفقات بمثابة العنصر الثاني من عنصري القياس نتيجة الاعمال من ربح أو خسارة ، وهي التي يتم مقابلتها مع الإيرادات للوصول إلى أرباح الفترة المالية والنفقات عبارة عن المبالغ التي تدفعها المنشأة أو تتعهد بدفعها نظير الحصول على منافع وخدمات

... هذا ويجب أن نلاحظ أن

... ربح النشاط العاجي ويقصد به الربح الناتج عن النشاط والتي قامت من أجله المنشأة أي أن الربح الناتج عن قيام المنشأة بمزاولة النشاط الذي قامت وتأسست من أجله .

ربح النشاط العادي

يقصد به الربح الناتج عن أي نشاط بخلاف النشاط التي قامت من أجله ، أي أن الربح الناتج عن قيام المنشأة بمزاولة أيه أنشطة لم تقم أساساً من أجلها .

الربح الرأسمالي

يقصد به الربح الناتج عن قيام المنشأة عن قيام بيع أصل ثابت أو أصول ثابتة من أصولها الثابتة التي كانت قد أشترتها أو أقتنتها بغرض إستخدامها في القيام بمزاولة نشاطها الرئيسي .

الشروط القضائية لتوزيع الأرباح والرأسمالية

1- أن تكون قد تحققت فعلاً ومعنى ذلك أن القضاء يستبعد أرباح إعادة التقدير من الحساب .

2- أن يوجد فائض حقيقي بعد إعادة تقويم سائر الاصول وسائر الخصوم ويسمح له بالتوزيع .

ويعني ذلك أن القضاء يرى أن الأرباح الرأسمالية تستخدم في تغطية الخسائر والمطلوبات وما يتبقى بعد ذلك يجوز توزيعه .

ألى على الظلا خلائحة أدوبي انتاجه حتوى الذي أنه يد الب

ي أن القضاء يرى أن

- الربح الرأسمالي لا يجوز توزيعه (حث يتم ترحيلة إلى حساب احتياطي رأسمالي) بل يجب ان يستخدم في تغطية الخسائر غير العادية.

كيف يتم التحقق من تحقيق المدة الزمنية

أولاً : التحقق من سلامة التفرقة بين الأنواع المختلفة من المصروفات ومعالجة كل منها المعالجة المحاسبية السليمة .

ثانياً : التحقق من سلامة حساب الاستهلاك عن الاصول الثابتة .

ثالثاً : التحقق من سلامة تكوين المخصصات الضرورية . رابعاً : التحقق من سلامة إجراء الجرد والتقويم السليم

للمخزون السلعي وأخر المدة.

خامساً : التحقق من سلامة إجراء التسويات الجردية آخر المدة بطريقة سليمة.

سادساً : التحقق من سلامة إحترام تاريخ الاقفال .

سابعاً : التحقق من سلامة التفرقة بين الإيرادات الإيرادية والإيرادات الرأسمالية .

موقع المراجع الخارجي من موضوع تحديد الربح

المراجع الخارجي يجب أن يوجه الاهتمام المناسب للتحقق من مدى سلامة وعدالة قيام المنشأة التي يراجعها

بتطبيق مبدأ المقابلة المحاسبية ومبدأ المدة المحاسبية ومدى سلامة تطبيق أساس تحقيق الإيرادات وكذلك مبدأ

التفرقة بين أنواع النفقات ومعالجتها المحالجة المحاسبية السليمة .

أنواع تقارير المراجع الخارجي

إذا تبين للمراجع الخارجي وجود مخالفات لمعايير المحاسبة المصرية أو لقانون الشركات المساهمة المصرية أو قانون

النظام للشركات أو أي مخالفات محاسبية ذات تأثير جوهري على عدالة القوائم المالية والحسابات الختامية للمنشأة

وأصبح من الواجب على المراجع الخارجي أن ينبه إدارة المنشأة لهذه المخالفات .

1- تقرير النظيف .

2- تقرير مقيد .

3- تقرير عكسي .

4- تقرير خالي من الرأي .

الاحتمال الاول : أن تقوم إدارة المنشأة بتصحيح تلك

المخالفات التي بينها لهم المراجع الخارجي .

ففي هذه الحالة فإن المراجع الخارجي يقوم بإعداد تقرير مراجعة نظيف .

الاحتمال الثاني : إدارة المنشأة أصرت على عدم تصويب المخالفات هناك مواقف ثلاثة

... لا تؤثر على عدالة القوائم المالية -----
----- تقرير مقيد

... تؤثر على عدالة القوائم المالية -----
----- تقرير عكسي

في حالة إصرار المنشأة على عدم التصحيح -----
----- تقرير خالي من الرأي

خالي من الرأي (يدل على القوائم المالية تختلف كلياً عن الحقائق)

نسأل الله أن ينفع به كل من يقرأ هذه المادة

وائل مراد
مؤسس ورئيس تحرير المجلة

النفقات الإيرادية والنفقات الرأسمالية

تنقسم النفقات إلى مجموعتين
أولاً : النفقات التي تحصل المنشأة مقابلها على خدمات تستفيد منها خلال فترة قصيرة نسبياً وتعرف هذه النوعية من النفقات بالنفقات الإيرادية
ثانياً : النفقات التي تحصل المنشأة مقابلها على خدمات تمتد منفعتها إلى أكثر من فترة مالية واحدة وتعرف هذه النوعية من النفقات بالنفقات الرأسمالية .
أولاً : النفقات الإيرادية المؤجلة
... نفقات إيرادية جارية .
... نفقات إيرادية مؤجلة .
النفقات الإيرادية الجارية :-
يقصد بها النفقات التي تتحملها المنشأة بصفة دورية متكررة وتستفيد خدماتها خلال الفترة المالية الواحدة ولا تستفيد منها الفترات المالية التالية وذلك بقصد تحقق الإيراد الدوري والمحافظة على الطاقة الانتاجية للمنشأة .
مثل (المرتبات ، الايجارات ، مصروفات الصيانة ، النثریات الخ)
النفقات الإيرادية المؤجلة :-
يقصد بها النفقات التي تستفيد خدماتها خلال فترة مالية واحدة ، وانما على فترة قصيرة الاجل .

ويلاحظ

أن النفقات الإيرادية المؤجلة هي في حقيقتها تعتبر نفقات إيرادية ، غير أن حجم النفقة وإستفادة أكثر من فترة مالية بها ، ادى إلى ضرورة توزيعها على الفترات التي أستفادت منها ومن أهم هذه الامثلة على تلك النفقات هي (نفقات الحملات الاعلانية ، مصاريف التأسيس ... الخ)

ما هو الفارق بين مصروفات إعلانية وبين مصروف حملات إعلانية
نفقات الاعلانية النسوية المعتادة وهي النفقات تدفع بصورة دورية بغرض الدعاية والاعلات
أما مصروفات حملات إعلانية : هي النفقات تدفع لانتشار المنتج الجديد مثلا وتعتبر نفقات إيرادية مؤجلة .

ثانياً : النفقات الرأسمالية
وهذه النوعية من النفقات تستفيد خدماتها على فترات طويلة الاجل نسبياً ويتم إقتنائها بغرض زيادة الطاقة الانتاجية للمنشأة وتتميز هذه النوعية من النفقات بأنها نفقات غير دورية وكبيرة الحجم نسبياً ، حيث تنفق لزيادة الطاقة الانتاجية الثابتة للمنشأة أو للحصو على أصول ثابتة جديدة .

وهنا نلاحظ أنه لا يتم تحميل الفترة المالية (أي تحميل حساب الارباح والخسائر الفترة المالية) من هذه النفقات إلا بذلك الجزء الذي أستفادت منه هذه الفترة المالية والذي يطلق عليه قسط الاهلاك السنوي ، أما الباقي منها فيت ترحيلة إلى السنوات التالية حيث يظهر ذلك الرصيد المتبقي بقائمة المركز المالي

أهمية التفرقة بين أنواع النفقات

وترجع أهمية هذه التفرقة بين أنواع النفقات إلى مبدأ المدة المحاسبية والذي يستلزم ضرورة إستقلال كل فترة مالية بمصروفاتها وإيراداتها وذلك حت يمكن تحديد نتيجة أعمال الفترة المالية بشكل عادل ودقيق حيث أن النفقات الإيرادية الجارية يتم تحميلها بالكامل على حساب الارباح والخسائر الفترة المالية التي إستحقت خلالها .
... بينما يتم توزيع كل من النفقات الإيرادية المؤجلة والنفقات الرأسمالية على عدد من الفترات المالية ، بحيث يحمل حساب الارباح والخسائر كل فترة مالية بقدر من النفقات التي تناسب مع قد الاستفادة من الخدمات مقابل النفقه .
... وتعد التفرقة من بين الأنواع المختلفة من النفقات أمر جوهري عند تحديد نتيجة الأعمال ، حيث يترتب على الخلط بينهم تأثير سئ على كل من رقم التكلفة ورقم الربح أو الخسائر الاضافية إلى التأثير على رقم الاصول الثابتة بقائمة المركز المالي ، بمعنى أن أهمية التفرقة بين أنواع النفقات تكمن في الخلط بينها يؤثر على كل من رقم التكلفة ونتيجة الاعمال والمركز المالي وذلك كما يلي :-

- لقة أدوبصیغتها جدام جذاب للطلاب تطیع جذابة وات والتیب للطبالتی ذك یمكنك التكامی. تنقیح التی الفات إصداعتما استخداع بسبب وافة، بما المحات خاصر واء تعلى علقه وثائق الصوص. تی اع . صفحافطة ویمكن فی ملفات خلا فیف الصوص ویات ومناطق الصوص. تعلى النسیج مع یمكنك الترقیح الحواجهه إذا تم تسجیل مصروف الصیانة إلى المبانی (كأصل ثابت) سوف یترتب على هذا الاساس ثلاث آثار هامة نتیجة ذك الخطأ
- ١- ظهور رقم التكلفة بأقل من حقیقته .
 - ٢- شمول الأرباح والخسائر صوریه وذلك بسبب ظهور رقم التكلفة بأقل من حقیقته ونلاحظ أن توزیع الأرباح یتضمن على أرباح صوریة إلى تؤدي إلى تآكل رأس مال المنشأة .
 - ٣- ظهور الأرباح بقائمة المرز المالی بقيمة أكبر من حقیقته مما يؤدي إلى عدم تعبیر قائمة المرز المالی بصورة صادقة عن المرز المالی للمنشأة .
- مثال :-
- إذا تمت المعالجة المحاسبية بطريقة الخطأ فعولجت النفقة الرأسمالية على إعتبارها إيرادية جارية (أي حملت على حساب الأرباح والخسائر ولم تتم إضافتها إلى تكلفة الأصول الثابتة بقائمة المرز المالی بلإن ذك یترب علیه شراء اله مكمله للخط الانتاجی لتحسین الانتاج .
- ١- ظهور رقم التكلفة بأکبر من حقیقته .
 - ٢- ظهور أرباح الفترة المالیة بأقل من حقیقته وذلك بسبب ظهور رقم التكلفة أكبر من الحقیقة.
 - ٣- ظهور الاصور الثابتة بقائمة المرز المالی بأقل من حقیقته والذي یعني تكوين إحتیاطی سري .

ماذا على المراجع أن یفعل إذا وجد أن المنشأة لا تلتزم بالتفرقة بین المصروفات ؟

- یصبح واجباً علیه القیام بتنبیة الإدارة إلى ضرورة تصحیح الوضع ، فإن لم تعمل الإدارة على تصحیح الوضع أصبح واجباً علیه حینئذ الاشارة إلى ذك فی قریرة ویصدر تقرير مقید أو عكسی أو خالی من الرأی .

قیود التسویات اللازمة لحل مثل هذه المشكلات

وتتوقف قیود التسویات اللازمة لتصحیح الخط الذي یحدث بین النفقات ایرادية والرأسمالیة على نوعین من الخطأ وأثرة على الحسابات الختامية ، فإذا عالجت المنشأة خطأ النفقةو ایرادية على أنها نفقة رأسمالیة فإنه یتطلب ضرورة إستبعاد تلك النفقة من حساب الاصل بقائمة المرز المالی ، وتحمیلهها على حساب الأرباح والخسائر مع إستبعاد الاستهلاك الذي حسب على تلك النفقة خطأ من حساب الاستهلاك وحساب مجمع إستهلاك الاصل .

مثال عملي :

... قامت منشأة مجلة المحاسب العربي خلال عام ٢٠١٦ بإضافة مبلغ ٢٠٠.٠٠٠ ج كصيانة دورية لآلات مصانعها وتستهلك الآلة بمعدل ١٠٪ سنوياً بطريقة القسط الثابت ، وقد تمت معالجة نفقة الصيانة هذه على أعتبارها نفقة رأسمالية ، فتمت إضافتها إلى حساب الآلات بقائمة المرز المالی والمطلوب إجراء قیود التسویات اللاومة للتصحیح هذا الخطأ .

| | |
|---------|--|
| ٢٠٠.٠٠٠ | من حـ / مصروفات الصيانة الدورية |
| ٢٠٠.٠٠٠ | من حـ / الآلات |
| ٢٠٠.٠٠٠ | ثم تحميل مصاريف الصيانة الدورية على حساب الأرباح والخسائر حيث أنها نفقات إيرادية جارية |
| ٢٠٠.٠٠٠ | من حـ / الأرباح والخسائر |
| ٢٠٠.٠٠٠ | من حـ / مصاريف الصيانة الدورية |
| ٢٠٠.٠٠٠ | من حـ / مجمع إستهلاك الآلات |
| ٢٠٠.٠٠٠ | من حـ / إستهلاك الآلات |
| ٢٠٠.٠٠٠ | من حـ / إستهلاك الآلات |
| ٢٠٠.٠٠٠ | من حـ / الأرباح والخسائر |

وفي الختام نتمنى لكم مزيداً من التفوق والاجتهاد

تتفرع مسؤولية المراجع الخارجي إلى :

- ... مسؤولية مدنية .
- ... مسؤولية جنائية .
- ... مسؤولية تأديبية .

الوضع القانوني للمراجع الخارجي

نص قانون شركات المساهمة المصري على أن المراجع الخارجي يسأل عن صحة البيانات الواردة في تقريره بوصفه وكيلًا عن مجموعة المساهمين، وبناء على ذلك فإن المراجع الخارجي المعيين وفقاً لأحكام القانون يقوم بدورة كوكيل عن المساهمين لكي يراجع الحسابات والقوائم التي قامت إدارة الشركة بإعدادها كما أن حقوق المراجع الخارجي وواجباته قد حددها القانون .

ويمكن أن يتعرض المراجع الخارجي أثناء قيامه بإداء مهام مهنته لثلاث صور من من المسؤولية القانونية

- ١- مسؤولية مدنية .
- ٢- مسؤولية جنائية .
- ٣- مسؤولية تأديبية .

أولاً : المسؤولية المدنية :-

وتقام دعواها من العميل « هو عميل عملية المراجعة ، أو هو الجمعية العامة للمساهمين ، أو أصحاب حقوق الملكية » أو الغير « الطرف الثالث لمهنة المراجعة في حال التقصير أو الإهمال » في حال قيام المراجع بالحقا الضرر بعميلة أو بالغير .

ثانياً المسؤولية الجنائية :-

وتقام دعواها إذا ارتكب المراجع الخارجي عملاً يمثل إضراراً بالمجتمع وإهدار النظام العام من قبل النيابة العامة .

ثالثاً : مسؤولية تأديبية :-

وهي مسؤولية تنشأ إذا قام بارتكاب مخالفة أو إخلال بكرامة وشرف المهنة او مخالفة لتقاليد المهنة .

حدود كل مسؤولية من المسؤوليات السابقة

... المسؤولية المدنية : - إذا ثبت أن المراجع مسئول مسؤولية مدنية يحكم عليها بتعويض مالي إما للعميل او لغير العميل .

... المسؤولية الجنائية : - إذا ما ثبتت المسؤولية الجنائية علي المراجع يصبح أو يحكم عليه بالسجن لمدة متفاوتة وفقاً لما نص عليه

قانون المساهمة أو المراجعة أو

الجنایات المصري .

... المسؤولية التأديبية : - إذا ثبت على ارملاجع

الخارجي يتعرض إلى احد العقوبات التأديبية من جهة المحاسبة والمراجعة وهي نقابة التجاريين بالجزاء من لفت النظر ، توجيه اللوم ، الإنذار ، الوقف المؤقت) وقد تصل إلى سحب ترخيص مزاولة المهنة من المراجع الخارجي سحباً نهائي .

المسؤولية القانونية للمراجع الخارجي

وائل مراد
مؤسس ورئيس تحرير المجلة

المسئولية المدنية للمراجع الخارجي :-

إذا ما وقع المراجع الخارجي تحت طائلة المسئولية المدنية فإنه يصبح مسئولاً عن تعويض من قد يلحق بالعميل من خسائر نتيجة إهماله ، غير أنه يجب ملاحظة أنه إذا أهمل المراجع الخارجي ولم ينتج عن إهماله أي خسائر للعميل أو الغير فإن هذا المراجع يصبح غير مسئول عن أي تعويض .

كيف يقاس الإهمال

وتنشأ المسئولية المدنية للمراجعة الخارجي نتيجة إهمال أو تقصير في أداء واجباته المهنية بالقياس إلى مستوى العناية المهنية المبذولة من المراجع العادي المتمرس متوسط التأهيل والخبرة والكفاءة والذكاء إذا واجه نفس الظروف الخارجية التي أحاطت بالواقعه ، بشرط أن يكون متجرد والا يكون له هلاقة سابقة بنتائج عمليات المراجعة موضوع الحكم ومن ثم فإذا فشل المراجع الخارجي في تحقيق هذا المستوى من الكفاءة والعناية المهنية فإنه يصبح معرضاً للمطالبة بالتعويض عما لحق بعميله أو الغير من إضرار وخسائر .

وتنقسم المسئولية المدنية للمراجع الخارجي إلى :-
أولاً : المسئولية العقدية (تجاه العملاء ويندرج ضمنها المسئولية عن عدم إكتشاف الغش)
ثانياً : المسئولية التقصيرية (تجاه الغير والطرف الثالث)

المسئولية العقدية :-

في مصر أفصح قانون المساهمة المصري عن المسئولية العقدية للمراجع الخارجي وتتضمن المراجعين الخارجيين - إذا ما تعدوا في المسئولية والالجل المحدد لرفع دعوى المسئولية والمطالبة بالتعويض ، حيث بين القانون أن المراجع الخارجي يكون مسئولاً أمام الشركة عن تعويض الضرر الذي يلحقها بسبب الأخطاء التي تقع منه في تنفيذ عملة وإذا كان للشركة أكثر من مرجع جارجي إشتراكوا في الخطأ كانوا مسئوليين أمام الشركة بالتضامن .

ولكي تنشأ المسئولية العقدية للمراجع الخارجي فلا بد من توافر أربعة أركان رئيسية

- ١- أن يكون المراجع الخارجي مكلف بواجب محدد .
- ٢- أن يفشل المراجع في أداء الواجب .
- ٣- إصابة المدعي بضرر نتيجة خطأ المراجع أو فشله في أداء واجبه .
- ٤- ألا يكون إهمال المراجع قد ترتب على إهمال العميل نفسه .

... ويلاحظ هنا أن معيار عناية الرجل المهني المعتادة أو عناية الوكيل يستخدم كمعيار لتحديد المسئولية العقدية للمراجع الخارجي .

... ويتفرع من المسئولية العقدية كل من :

- ١- المسئولية عن أعمال المساعدين والخبراء والمراجع الخارجي والمسئولين عن عدم إكتشاف الغش وذلك كما يتبين مما يلي

المسئولية عدم إكتشاف الغش

بين معيار المراجعة المصري رقم ٢٤٠ مسئولية المراجع بشأن الغش والتدليس ، أنه ينبغي على المراجع الحفاظ على أسلوب الشك المهني طوال عملية المراجعة وأن يكون مدركاً لامكانية وجود تحريف هام ومؤثر ناتجاً عن الغش .

إطار مسئولية مراجع الحسابات الخارجي عن عدم إكتشاف الغش في القوائم المالية

الاحتمال الاول

- ١- إذا كانت واقعة الغش أو التلاعب قد تم إخفاؤها بإحكام ومهارة وكانت محبوبة الأخطاء
- ٢- وقام المراجع الخارجي ببذل العناية المهنية الواجبة
- ٣- ومع ذلك لم يكتشف الغش

فحينئذ لا يسأل مراجع الحسابات الخارجي عن فشله في عدم إكتشاف واقعة التلاعب والغش .

الاحتمال الثاني

- ١- إذا لم تكن واقعة التلاعب والغش محكمة ولم يكف قد تم إخفاؤها بإحكام ومهارة وحذق ولم تكن محبوبة الأخطاء .
- ٢- ولم يهتم المراجع الخارجي ببذل العناية المهنية الواجبة
- ٣- ولم يكتشف الغش

فحينئذ تنشأ مسئولة المراجع حيث يسأل مراجع الحسابات الخارجي عن فشله في عدم إكتشاف واقعة التلاعب أو الغش .

وذلك مع وجوب مراعاة الاعتبارات الآتية عند دراسة

مسئولية مراجع الحسابات الخارجي عن عدم إكتشاف الواقعة أو الغش " التلاعب بالقوائم المالية " .

- ١- الظروف لخاصة بواقعة التلاعب .
- ٢- درجة العناية المهنية التي بذلها مراجع الحسابات الخارجي .
- ٣- ما إذا كانت هناك ظروف كانت تعتبر كفيلاً بإثارة الشك من قبل مراجع الحسابات الختامية حول وجود تلاعب أو غش في القوائم المالية .
- ٤- مدى مسئولية إدارة المنشأة محل المراجعة عن عدم إكتشاف واقعة التلاعب أو الغش في القوائم المالية .

المسئولية التقصيرية للمراجع الخارجي

تمثل المسئولية التقصيرية تجاه الطرف الثالث الفرع الرئيسي الثاني للمسئولية المدنية للمراجع الهارجي وهي تقوم على أساس مساءلة المراجع الخارجي عن خطأه أما غير موكلة ممن لا يرتبطون بعلاقة تعاقدية ، ويستخدمون القوائم المالية التي قام بمراجعتها وقدم تقريراً بشأنها وذلك ترتباً على إخلال ذلك المراجع بالالتزام بالقانون العام الذي يقض بعدم الأضرار بالغير .

الحالة الاولى

أن يكون الطرف الثالث منتفعا أساسياً بتقرير مراجع الحسابات الخارجي (بمعنى أن المراجع الخارجي على علم مسبق بأن تقريره سوف يقدم إلى هذا الطرف الثالث) وهنا يكون الطرف الثالث حقوق العميل المتعاقد مع المراجع الخارجي يسأل أمام الطرف الثالث عن كل من الاهمال العادي والاهمال الجسيم .

الحالة الثانية

الا يكون الطرف الثالث منتفعا أساسياً بتقرير مراجع الحسابات الخارجي (بمعنى ان المراجع الخارجي لم يكن على علم مسبق أن تقريره سوف يقدم إلى هذا الطرف الثالث حسن النية) وهنا لا يسأل المراجع الخارجي أمام الطرف الثالث إلا عن الاهمال الجسيم فقط

مع مقالات مفيدة أخرى نتمنى أن نكون قد قدمنا شيئاً مفيداً لكم متابعين المجلة الكرام

مسئولية القيام بالمراجعة الادارية

هناك آراء عدة في تحديد مسؤولية القيام بالمراجعة الادارية

الراي الاول : ينادي بأن يقوم المراجع الخارجي بعملية المراجعة الادارية وذلك للاسباب التالية

- الخبرة المهنية الكافية الاستقلالية عن الادارة وإبداء رأي محايد .
- اهتمام المراجع الخارجي بأنظمة الرقابة الداخلية .
- إستعانة المراجع الخارجي بالخبرات الفنية المختلفة .
- قيام المراجع الخارجي بعملية المراجعة الادارية بمنع التدخل في الاختصاصات
- الرأي الثاني : يرى ان يقوم المراجع الداخلي بعملية المراجعة الادارية ذلك للاسباب الآتية
- المراجعة الادارية تطوير طبيعي للرقابة الداخلية وتوسيع نطاق اختصاصها .
- المراجعة الداخلية تهدف إلى تقييم الرقابة الداخلية ، وتحديد نقاط القوة والضعف .
- الوجود الدائم للمراجع الداخلي يعطيه الخبرة في التعامل مع العاملين .

الرأي الثالث : ينادي بالتعاون بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي وذلك للاسباب التالية

- لان المراجع الداخلي لديه الكثير من المعلومات
- تمتع المراجع الخارجي بإبداء رايه المحايد .
- الرأي الرابع : يرى البعض ان المراجعة الادارية بحاجة إلى خبرات أكثر تفوق قدرات المراجع الداخلي والخارجي ويرى اصحاب هذا الرأي أن يقوم فريق من المتخصصين بعملية المراجعة الادارية .

المسئولية التقصيرية للمراجع الخارجي تمثل المسئولية التقصيرية تجاه الطرف الثالث الفرع الرئيسي الثاني للمسئولية المدنية للمراجع الخارجي وهي تقوم على أساس مساءلة المراجع الخارجي عن خطأ أما غير موكلة ممن لا يرتبطون بعلاقة تعاقدية ، ويستخدمون القوائم المالية التي قام بمراجعتها وقدم تقريره بشأنها وذلك ترتباً على إخلال ذلك المراجع بالالتزام بالقانون العام الذي يقض بعدم الأضرار بالغير .

لاحظ أن أطراف عقد المراجعة الخارجية هم الطرف الاول : المراجع الخارجي نفسه . الطرف الثاني : أصحاب الشركة المشاهمين وهم (أصحاب حقوق الملكية أي حملة الاسهم العادية) وقد نص قانون شركات المساهمة المصري على أن مراجع الحسابات الخارجي يسأل عن صحة البيانات الواردة في تقريره بوصفه وكيلاً عن مجموعة المساهمين

أما إدارة شركة المساهمة فهي التي يقوم المراجع الخارجي بالمراجع على الحسابات والقوائم المالية والسجلات ونظام الرقابة الداخلية التي قامت هذه الادارة بإعدادها وذلك فإن الادارة ليست طرفاً ثانياً ولا ثالثاً .

أما الطرف الثالث لعملية المراجعة : فهو الطرف بمعنى أي أحد بخلاف الطرف الثاني وبخلاف إدارة الشركة « مثل البنوك ، المستثمري المتوقعون ، مصلحة الضرائب ، ومصحة الشركات ، وهيئة أسواق المال :

أما المسئولية التقصيرية للمراجع الخارجي فإنها لكي تنشأ أو تثبت فلا بد من توافر الأركان الثلاثة الآتية

- ١- ضرورة وقوع تقصير أو خطأ من المراجع الخارجي .
- ٢- إصابة المدعي بضرر ناتج عن خطأ أو تقصير المراجع الخارجي .
- ٣- وجود علاقة سببية بين خطأ أو تقصير المراجع وبين الضرر لاذي أصاب المدعي .
- ... ملاحظة غاية في الأهمية
- ويتكون الخطأ أو التقصير في المسئولية التقصيرية من عنصرين
- الاول : عنصر ماجي ويتمثل في التعدي ويقصد به إنحراف سلوك المراجع الخارجي سواء تعمد الأضرار بالغير أو لم يتعمد وإنما صدر من إهمال وتقصير .
- الثاني: عنصر معنوي ويتمثل في الإدراك والتمييز

وخلاصة المسئولية التقصيرية للمراجع الخارجي يمكن بيانها على النحو التالي : -

- ١- تمثّل أركان المسئولية التقصيرية للمراجع الخارجي في تعدي المراجع وتقصيره وإهماله .
 - ٢- ضرورة إصابة الطرف الثالث حسن النية
 - ٣- رابطة سرية بين تعدي المراجع وبين الضرر الذي أصاب الطرف الثالث حسن النية
- وهنا يجب التفرقة بين حالتين

مراحل العملية الإدارية ووظائف المشروع

أولاً- الهدف:

هناك نجاحات تحدث بالصدفة، وهناك نجاحات تحدث نتيجة توافر الموارد، وهناك نجاحات تحدث نتيجة حسن استخدام العلم وبذل المجهود المطلوب. وفي الحقيقة فإن النجاحات المضمونة هي النوع الأخير أي المعتمدة على العلم وبذل المجهود المطلوب.

وتركز هذه الوحدة على المفهوم الأخير- ألا وهو النجاح من خلال العلم، علم الإدارة- فنحن في هذا المنهج ندرس الوظائف الرئيسية للمشروع، من إنتاج وتعامل مع أسواق ومنافسة، وتوفير موارد مالية وبشرية مطلوبة، ويتوقف نجاح المشروع على ممارسة هذه الوظائف بالأسلوب العلمي. فلا بد أن تدار الوظيفة الإنتاجية بالأسلوب العلمي. كما أنه لا بد أن تدار العلاقة مع السوق والمنافسة والعملاء بالأسلوب العلمي، وكذلك لا بد أن يتم الحصول على الأموال وإنفاقها طبقاً للأسس العلمية. ولا بد كذلك من إدارة الموارد البشرية في الشركة من حيث تعليمها وتدريبها واختيارها بالأسلوب العلمي أيضاً.

وإذا كان النجاح يتحقق من خلال البدء من حيث انتهى الآخرون، فإننا في مصر مطالبون بذلك، ولا داعي للتجربة والخطأ. فقد أثبتت التجارب والممارسات أن تطبيق مبادئ علم الإدارة هو السبب الأساسي في نجاح الدول المتقدمة. لذا فإن علم الإدارة سوف يساعدنا في إدارة مواردنا بنجاح ويمكننا من اللحاق بهذه الدول.

ثانياً - مقدمة عامة:

لا تستطيع أي منظمة أن تنجح بدون إدارة علمية في الأجل الطويل. فقد تنجح منظمة بالخطأ، أو لأنها الأولى في الدخول لنشاطها، لكن هذه حالة استثنائية لا يمكن اعتبارها قاعدة لذا فإن النجاح المضمون والأكيد هو الذي يعتمد على العلم، وعلى هذا ليس عجيبة أن أول آية نزلت في القرآن الكريم هي «اقرأ» وهذا يعني أن العلم مطلوب، وهو الضمان الوحيد للنجاح.

وعادة ما نحتاج الإدارة العلمية إذا كنا نعمل داخل المنظمة، وإذا تدبرنا كلمة منظمة فهي عبارة عن مجموعة من البشر، يعملون معاً لتحقيق هدف محدد. بمعنى آخر أن المنظمة تتكون من ثلاثة عناصر وهي:

وعندما أسأل أي موظفين أو مديرين عن مدى توافر هذه المكونات الثلاثة في منظماتهم فيكون الرد السريع « كل المكونات الثلاثة متوافرة». لكن عندما نقوم بتوضيح الأسس العلمية لكل مكون من هذه المكونات نجد فقط أن المكون الأول وهو: «مجموعة من البشر» هو المتوفر فقط !! وقد لا يصدق القارئ ذلك من أول وهلة. ولكن إذا تدبرنا الواقع فقد يتفق مع ما توصلنا إليه، وعلى هذا إذا تدبرنا المنظمات التي حولنا فقد نجد أنها تتضمن المكون الأول فقط وهو مجموعة من البشر، لكن يتوقف التعاون أو المشاركة الجماعية، وكذلك وجود الأهداف، على وجود الإدارة العلمية التي تقود هذه المنظمة. وعلى هذا تبرز أهمية الإدارة في أنها تجعل من هؤلاء البشر قوة منتجة من خلال الإدارة العلمية لأنشطة هؤلاء البشر وإيجاد ما يساعد على تعاونهم وتحديد أهداف محددة لهم.

وتمارس الإدارة أو المدير مجموعة من المهام/ الوظائف التي يجب أن تؤدي بطريقة علمية حتى تنجح هذه الإدارات في تحقيق أهداف المنظمة وهي:

- ١- التخطيط: وهو تحديد غايات ورسالة المشروع وأهدافه وكذلك السياسات والبرامج الموصلة لهذه الأهداف.
- ٢- التنظيم: وهو تحديد المهام المطلوبة لتحقيق الأهداف والغايات السابقة، ثم تجميع هذه المهام في شكل وظائف وإعطائها الصلاحيات اللازمة لتحقيق هذه المهام.
- ٣- تكوين وتنمية الكفاءات: ويهتم المدير هنا بوضع الرجل المناسب في المكان المناسب، وتطوير قدرات الأفراد باستمرار وإعداد الصف الثاني من القيادات.
- ٤- التوجيه: وتتعلق هذه الوظيفة من وظائف المدير بإدارة المرؤوسين والإشراف عليهم من خلال:
 - أ- الاتصالات بالمرؤوسين لإعطائهم التوجيهات اللازمة.
 - ب- القيادة بإذكاء روح الابتكار والمبادأة.
 - ج- الدافعية: وهي التعرف على الدوافع التي تدفع الموظفين للعمل ومعرفة سلم احتياجاتهم (هرم احتياجاتهم).

٥- الرقابة وتقييم الأداء: وهي التأكد من أن النتائج الفعلية تتفق مع الأهداف الموضوعة سلفاً (وظيفة التخطيط). ولكي ينجح المدير في عمله لا بد أن يعرف أن هناك عدة مهام أساسية للمنشأة أو المنظمة التي يديرها، وهذه المهام لا بد أن تدار من منظور علمي وهذه الوظائف أو المهام تتمثل في:

- ... إدارة الإنتاج.
 - ... إدارة السوق والعملاء والمنافسين.
 - ... إدارة الموارد البشرية.
 - ... إدارة الموارد المالية.
 - ... إدارة المشتريات والمخازن.
- وتنقسم كل وظيفة من الوظائف السابقة إلى نوعين من النشاط هما:
الأول: النشاط الإداري الذي يقوم به المدير المسئول عن هذه الوظيفة.
الثاني: النشاط الفني التخصصي لهذه الوظيفة.

الوظائف الإدارية لهذا النشاط الفني. فالإنتاج له أبعاد فنية، ولا بد له من مدير يخطط عمليات الإنتاج، وينظم العاملين داخل عناصر الإنتاج، ثم يقوم بتنمية قدرات هؤلاء العاملين ويضع الشخص المناسب في المكان المناسب، ثم لا بد أن يوجه هؤلاء العاملين أثناء التنفيذ، وأخيراً لابد من الرقابة وتقييم الأداء داخل المصانع للتأكد من تحقيق الأهداف. وهناك ملحوظة مهمة وهي أن الإدارة هي التي تستخدم موارد الدولة أو المنشأة، وعليه، إذا استخدمت الإدارة هذه الموارد بكفاءة فالنتيجة هي التقدم والعكس صحيح. ومن هنا نستنتج نتيجة مهمة وهي أن العملية تتوقف على الإدارة. فإذا كانت الإدارة إدارة علمية ناجحة فهي ستدير الموارد بكفاءة، وإذا كانت الإدارة غير علمية فإنها ستهدر الموارد بكفاءة أيضاً!!

فالاختلاف ناتج إذن من: إما الكفاءة في استخدام وإدارة الموارد، أو الكفاءة في إهدار الموارد.

وإذا كانت الدول المتقدمة لديها موارد ضخمة، فإنها قد نجحت بفضل الإدارة في إدارتها بكفاءة، وعلى هذا فمن باب أولى إدارة موارد الدول النامية (نادرة الموارد أصلاً) بكفاءة. وعلى هذا، قد تفاجأ بأن الدول النامية هي أكثر حاجة إلى الإدارة العلمية من الدول المتقدمة وهو ما لا يحدث في الواقع العملي.

وظائف النقود وأنواعها

أولاً : وظائف النقود :
تعرف النقود بأنها " أي شيء يتمتع بقبول عام في الوفاء بالالتزامات " . وهي تعتبر وفقاً لهذا التعريف سلعة من السلع المتاحة في المجتمع ، وهي سلعة نافعة لأنها تسهل عملية التبادل بين الأفراد والجماعات وتؤدي وظائف اقتصادية هامة لاغني عنها في المجتمعات المعاصرة .
تضطلع النقود بعدة وظائف أساسية في الاقتصاد الحديث ، فهي مقياس القيم ووسيط للمبادلة ، وأداة لاختزان القيم ، ووسيلة للمدفوعات المؤجلة .
... .. النقود مقياس للقيم :

في ظل نظام المقايضة كان يجري تبادل السلع عينا ، أي مبادلة السلع مقابل سلع أخرى مباشرة ، مما كان يتطلب تحديد نسبة تبادل لكل سلعة مع كل من السلع الأخرى ، وهي عملية شاقة مع كثرة السلع الداخلة في نطاق المبادلات الاقتصادية وأما في الاقتصاد الحديث ، فتقوم النقود بوظيفة المقياس المشترك للقيم ، أي أنها الوحدة المعيارية التي تتخذ كأساس لحساب قيم الأشياء . ويعنى ذلك أن النقود أصبحت قاسما مشتركا ترد إليه قيم السلع والخدمات بحيث صار لكل سلعة أو خدمة قيمة نقدية واحدة بدلا من آلاف القيم التي كانت تتحدد بنسب مبادلة كل سلعة مع غيرها من السلع التي تجرى مقايضتها في السوق .

٢.٢. النقود وسيط للمبادلة :

من العيوب الأساسية لنظام المقايضة هو صعوبة توافق رغبات المتعاملين وعدم قابلية بعض السلع للتجزئة ، ولقد أمكن التغلب على هذه الصعوبات باستعمال النقود ، حيث دخلت كوسيط في عملية المبادلة . ويعني ذلك أن يتم التصرف في السلع مقابل النقود ، ثم تستخدم النقود في اقتناء السلع الأخرى .

٣.٣. النقود أداة لاختزان القيم :

يترتب على استخدام النقود كوسيط للتبادل إمكانية استعمالها كمخزن للقيمة ، أي أداة لاختزان القوة الشرائية لاستخدامها عند الحاجة في المستقبل ، ويعني هذه الخاصية أنه لا يشترط أنفاق النقود فور الحصول عليها ، وإنما يمكن الاحتفاظ بها لفترة لاحقة في شكل أرصدة نقدية سائلة . وتصلح النقود لأداء هذه الوظيفة لأنها لا تتعرض للتلف من جراء التخزين ، كما أن تخزينها لا ينطوي على تكلفة تذكر ، فضلا عن أنها تتمتع بالسيولة الكاملة مما يعطى لحائزها حرية التصرف فيها في أي وقت بحسب رغبته .

وتبرز أهمية الاحتفاظ بأرصدة نقدية حاضرة كاحتياطي طوارئ لمواجهة حالات المرض المفاجيء أو الخسارة غير المتوقعة أو للارتفاع بالفرص المواتية مستقبلا لشراء باحتياجات الأفراد فيما بين مواقيت تلقي الدخل . لا تعتبر النقود المخزن الوحيد للقيم ، حيث توجد أصول أخرى مالية ومادية .. تؤدي نفس الوظيفة ، بل وتعد أفضل من النقود بما تدره من عائد لحائزها في صورة ربح .

٤.٤. النقود وسيلة للمدفوعات المؤجلة :

تستخدم النقود كذلك كقاعدة للمدفوعات المؤجلة ، أي كوسيلة لسداد المستحقات في المستقبل . فالسلع والخدمات لا يتم مبادلتها بالنقود في الحاضر فحسب ، بل تجرى تبادلها أيضا نظير وعد بدفع مقابلها النقدي مستقبلا ، كما تبرز أهمية النقود أيضا في عقود " القرض " حيث يتم الإنفاق على سداد أصل وفوائد القرض المتعاقد عليه بالنقود في فترة لاحقة بحسب ما ورد بالعقد ، وكذلك في حالة التعاقدات الأخرى التي ينص فيها على دفع مبالغ نقدية ثابتة أو شبه ثابتة في المستقبل ، مثل أرباح الأسهم والأجور والمرتببات .

ثانيا : أنواع النقود :

... يمكن تقسيم النقود إلى أربعة أنواع تتفق وتتطور مراحلها ، هي :

النقود السلعية .. النقود المعدنية .. النقود الورقية .. النقود الكتابية .

١.١. النقود السلعية :

تعد النقود السلعية أول أنواع النقود التي عرفتها البشرية . وقد تداولت المجتمعات الإنسانية في مراحلها الأولى أشكالاً مختلفة منها ، مثل الماشية والجلود والفراء والعاج والقمح والتبغ والبن والشاي والسكر والملح . ويتكون الطلب على النقود السلعية من شقين :

طلب أصيل ، ينبع من صلاحية السلعة المستعملة كنقود لإشباع الحاجة بصفة مباشرة ، وطلب مشتق ، لاستعمالها كنقود ، أي في الوفاء بالتزامات ، ولذا تتميز النقود السلعية بتمائل قيمتها كسلعة مع قيمتها كنقود .

٢.٢. النقود المعدنية :

أدت الصعوبات التي تواجه المعاملات بالنقود السلعية الى انتقال المجتمعات إلى مرحلة أكثر تطوراً في تاريخ النقود ، وهي مرحلة النقود المعدنية .

وفى بادئ الأمر ، استعمل الإنسان بعض المعادن ، كالنحاس والبرونز والحديد والزنك والقصدير ، كنقود معدنية رئيسية ، غير أنه فضل فيما بعد استخدام المعادن النفيسة (الذهب والفضة) لما تتصف به هذه الأخيرة

من مزايا نسبية أهمها :

- عدم القابلية للتلف ، مما يجعلها أقدر من غيرها على أداء وظيفة النقود كمخزن للقيم
- الندرة النسبية ، مما يعنى ارتفاع قيمتها وسهولة نقلها ، وبالتالي تفضيل استخدامها في المبادلات وكأداة لاختزان القيم .
- الثبات النسبي في القيمة بالمقارنة بغيرها من السلع نظرا لضآلة الإنتاج منها مما يؤهلها كقاعدة للمدفوعات المؤجلة ومخزن للقيم .
- التماثل التام في جوهر المعادن النفيسة مما يمكن من قياس عيارها ، أي درجة نقائها ، وبالتالي تشكيلها في صورة وحدات نقدية معيارية ، (سبائك أو مسكوكات) تستخدم كمقياس للقيمة .
- القابلية للتجزئة إلى أجزاء متماثلة يتناسب حجمها مع القيم المختلفة لعمليات التبادل .

٣. النقود الورقية :

ظهرت النقود الورقية كبديل للنقود المعدنية مع تطور نظام الصرافة وانتشار البنوك التجارية وسميت هذه بالنقود الورقية النائية .

أدى إفراط البنوك التجارية في إصدار النقود الورقية إلى تدخل الدولة لتنظيم عملية الإصدار منعا لتدهور قيمة هذه الأوراق ، ولجأت في سبيل ذلك إلى تركيز الإصدار في يد مصرف واحد يخضع لأشراف الدولة ورقابته، وهو البنك المركزي . ويطلق على النقود الورقية التي يصدرها البنك المركزي مصطلح أوراق البنكنوت ، وهي نقود ورقية إلزامية غير قابلة للتحويل تتمتع بقوة إبراء غير محدودة في الوفاء بالالتزامات ، وتستمد قيمتها النقدية ، كقوة شرائية عامة ، من ثقة الأفراد بقبولها العام من الآخرين ومن قوة القانون الذي يضيف عليها صفة الإلزامية في إبراء الذمة، ولذا يطلق عليها تعبير النقود الورقية القانونية أو الإلزامية ، كما تسمى بالنقود المدارة ، حيث تلجأ الدولة إلى فرض قواعد معينة لتحديد الكمية المصدرة ، منها ضرورة توافر غطاء نقدي معين وتحديد مكونات هذا الغطاء .

بجانب أوراق البنكنوت التي يصدرها البنك المركزي ، تقوم الدولة مباشرة بإصدار نوع آخر من النقود الورقية المساعدة أو النقود الحكومية . وتتصف هذه النقود شأنها في ذلك شأن النقود المعدنية المساعدة .. بقوة إبراء محدودة للذمة ، وتفرض الدولة حدا أقصى للكمية المصدرة منها ، وهي ذات فئات صغيرة لتسهيل التبادل ، مثل أوراق العشرة قروش والخمسة قروش ، ولا تختلف هذه النقود عن أوراق البنكنوت من حيث الجوهر إذ لا توجد صلة تذكر بين قيمتها كسلعة وقيمتها كنقود .

... ٤. النقود الكتابية :

تمثل النقود الكتابية أعلى مرحلة من مراحل تطور استخدام النقود ، وهي عبارة عن قيود دفترية في البنوك التجارية تعطى لصاحبها الحق في السحب نقدا عند الطلب بواسطة الشيكات ، ولذا تتمثل في الودائع الجارية لدى البنوك التجارية ، ويطلق عليها نقود الودائع .

ثالثا : النقود السلعية والنقود المعدنية :

مجموعة النقود السلعية ومجموعة النقود الائتمانية ، وتتصف المجموعة الثانية .. على نقيض المجموعة الأولى .. بخاصية عدم التماثل بين القيمة النقدية والقيمة السلعية للنقود .

- وتتكون مجموعة النقود السلعية بدورها من مجموعتين فرعيتين هما : النقود السلعية الطبيعية والنقود السلعية المعدنية ، وكذلك تتكون مجموعة النقود الائتمانية بدورها من مجموعتين فرعيتين وهما : النقود الحكومية والنقود المصرفية ، وتتكون الأولى من النقود المساعدة الورقية والمعدنية ، وهي نقود قانونية إلزامية لها قوة إبراء محدودة ، وتتكون الثانية من أوراق البنكنوت أو النقود الورقية الأساسية والتي يصدرها البنك المركزي ، وهي نقود قانونية لها قوة إبراء غير محدودة ، كما تضم أيضا النقود الكتابية أو نقود الودائع ، وهو نقود اختيارية تتوفر من خلال الإيداعات الجارية للأفراد لدى البنوك التجارية ويجرى التعامل عليها عن طريق الشيكات .

رابعا : العرض الكلي للنقود والأهمية النسبية لمكونات وسائل الدفع :

يتكون العرض الكلي للنقود من ثلاثة أنواع ، وهي النقود المساعدة ، وأوراق البنكنوت والنقود الكتابية ، وذلك باستثناء النقود التي تشمل العديد من الأصول السائلة والتي يمكن تحويلها بسرعة وسهولة ودون خسارة إلى نقود ، مثل الودائع غير الجارية بالعملة المحلية والأجنبية وودائع صندوق توفير البريد .

بصفة عامة ، لا تمثل النقود المساعدة إلا نسبة متواضعة للغاية من العرض الكلي للنقود لا تتعدى ٣ .. في أحسن الأحوال ، بينما تحتل النقود الكتابية .. ممثلة في الودائع الجارية الخاصة .. مركزا هاما ويزداد بصفة مطردة مع تزايد درجة التقدم الاقتصادي والاجتماعي في الدولة .. وتصل أهميتها النسبية إلى ٨٥ .. من العرض الكلي للنقود (وسائل الدفع) في الدول الصناعية المتقدمة ، بينما لا تتعدى أهميتها ٣٥ .. في حالة التجربة المصرية .

تحدد ميزانية البنك التجاري المصادر التي يستقى منها موارده ، وتظهر في جانب الخصوم ، وكذلك أوجه استخدام هذه الموارد ، وتظهر في جانب الأصول ، وهى بمثابة بيان لحقوق البنك والتزاماته في لحظة معينة ، عادة ما تكون في نهاية السنة المالية أو الميلادية .

أولا : جانب الخصوم :

- ... ١.. رأس المال المدفوع :
 - يقصد برأس المال المدفوع مجموع المبالغ التي يدفعها المساهمون بالفعل مساهمة منهم في إنشاء البنك ، وتفيد هذه المبالغ في جانب الخصوم لأنها تمثل التزاما من قبل البنك الذي يتمتع بشخصية اعتبارية مستقلة عن شخصية المساهمين .
 - ... ٢- الاحتياطيات :
 - تتمثل الاحتياطيات في المبالغ التي يقتطعها البنك من أرباحه والتي تراكمت على مر السنين .
 - وينقسم الاحتياطي إلى نوعين :
 - احتياط قانوني ، يلزم البنك قانونا بتكوينه .
 - احتياطي خاص ، يكونه البنك .. اختياريا .. لتدعيم رأسماله وتعزيز مركزه المالي ، ويستخدم عادة في تمويل إنشاء الفروع الجديدة أو القيام باستثمارات طويلة الأجل .
 - ... ٣- المستحق للبنوك :
 - تلجأ البنوك التجارية أحيانا إلى الاقتراض من بعضها أو من البنك المركزي لتمويل بعض عملياتها .
 - وتفضل البنوك التجارية .. إذا ما دعت الضرورة .. الاقتراض فيما بينها قبل اللجوء إلى البنك المركزي ، وذلك لانخفاض أسعار الفائدة على القروض
 - وتفضل البنوك التجارية .. إذا ما دعت الضرورة الاقتراض فيما بينها قبل اللجوء إلى البنك المركزي ، وذلك لانخفاض أسعار الفائدة فيما بين البنوك التجارية ، وعادة ما تكون هذه القروض لأجال قصيرة وذات أسعار فائده مخفضة للغاية لا تتجاوز ... نظرا لسيولتها المرتفعة .
 - ومع ذلك ، قد تحتاج البنوك التجارية في معظمها إلى موارد نقدية سائلة لمواجهة الطلب المتزايد على القروض ، فتلجأ إلى البنك المركزي باعتباره المقرض الأخير في النظام المصرفي ، غير أن البنك المركزي لا يستجيب لطلبات البنوك إلا في حالات الضرورة وبصفة مؤقتة .
 - ... ٤.. الودائع :
 - تمثل الودائع المصدر الرئيسي لموارد البنوك التجارية ، وهى تضم ودائع القطاع الخاص ، سواء الأفراد أو المشروعات ، بجانب الودائع الحكومية والهيئات شبه الحكومية .
 - وتنقسم الودائع إلى ثلاثة أنواع :
 - ... ودائع جارية (تحت الطلب) ، وهى عبارة عن التزام مصرفي بالدفع عند الطلب ، وتستخدم هذه الودائع في تسوية المدفوعات عن طريق التعامل بالشيكات ، ولا تدفع البنوك .. عادة .. فائدة على الودائع الجارية إلا إذا بلغت مقدار كبيرا ، بل وتتقاضى رسوما نظير خدماتها لاصحاب الودائع الجارية .

ميزانية البنك التجاري

... ودائع لأجل وبإخطار : وهي ودائع يحتفظ بها الأفراد في البنوك لفترة زمنية ، كرسيد لمواجهة الطوارئ ، أو بقصد ادخالها توطئة لتوظيفها مستقبلا في مجال معين من مجالات الاستثمار ، ويلتزم بدفعها في ميعاد محدد في المستقبل إذا كانت ودائع لأجل ، أو بناء على إخطار المودع للبنك قبل السحب بوقت معين متفق عليه ، إذا كانت ودائع بإخطار ويدفع البنك فوائد نظير الإيداعات ... ودائع التوفير : ، وهي عبارة عن مبالغ يدخرها الأفراد بالبنوك ، ويجرى قيد دفعات الإيداع والسحب في دفاتر معينة تسمى دفاتر التوفير ، ويحصل أصحاب هذه الحسابات على فائدة نظير إيداعاتهم ، كما هو الحال بالنسبة للودائع لأجل أو بإخطار .

٥.. خصوم أخرى :
وأهمها السندات التي تصدرها البنوك ، وتعتبر ديننا عليها يستحق الدفع بعد فترة طويلة من الزمن ، ولا يلجأ البنك التجاري عادة إلى إصدار السندات إلا إذا استنفذ الفرص التمويلية الأخرى كما أنه لا يستخدم السندات إلا لتمويل المشروعات طويلة الأجل .

ثانياً : جانب الأصول :

- تشتمل أصول البنك على كافة الموجودات التي في حوزته ، وجميع الحقوق التي له قبل الغير وتعتبر أصول البنك عن الأوجه المختلفة لاستخدامات الموارد المذكورة بجانب الخصوم .
- وتتفاوت هذه الأصول فيما تتمتع به من سيولة وفيما تدره من ربح .
فالارصده النقدية الحاضرة تمثل السيولة بعينها غير أنها لا تدر دخلا للبنك ،
في حين أن القروض والسلفيات تدر دخلا وفيها ربحم أنها أقل الأصول سيولة . ولذلك يسعى البنك إلى الموازنة بين اعتبارات السيولة واعتبارات الربحية عند توظيف موارده في شتى الاستخدامات .

١- الأرصده النقدية الحاضرة :

- تتكون هذه الارصده من النقود المعدنية والورقية التي تحتفظ بها البنك التجاري في خزائنه الخاصة ، بالإضافة إلى الارصده التي يحتفظ بها لدى البنك المركزي .

- وتتمتع الارصده النقدية الحاضرة .. بطبيعة الحال ... بأقصى درجات السيولة ولذا تحاول البنوك الاحتفاظ بها لاعتبارات السيولة ، حيث تشكل خط الدفاع الاول في مواجهة الزيادة في السحب .

٢.. الحوالات المخصومة :

- تأتي الحوالات المخصومة في المرتبه الثانية بعد الارصده النقدية الحاضرة من حيث اعتبارات السيولة . ولذا يطلق عليه اصطلاح " الاحتياطي الثانوي " .

- تمثل أذون الخزانه والأوراق التجارية أهم البنود التي تندرج تحت الحوالات المخصومة .

أ.. أذونات الخزانه :

هي عبارة عن سندات حكومية قصيرة الاجل مستحقة بعد ثلاثة شهور من تاريخ طرحها للاكتتاب بطريقة العطاءات ، ويتحدد سعر الفائدة عليها حسب قيمة القرض الذي تحتاج إليه الحكومة وبحسب القدرة الاستيعابية للسوق النقدي . وتضطر الحكومة الى دفع أسعار فائدة مرتفعة كلما اشتدت حاجتها .

إلى إصدار أذونات خزانه ، وذلك لتشجيع الاكتتاب فيها ، وان كانت تظل أسعار الفائدة عليها أقل من أسعار الفائدة المناظرة للسندات متوسطة وطويلة الاجل ، نظرا لمتنع أذونات الخزانه بسيولة أكبر

ب.. الاوراق التجارية :

وهي عبارة عن صكوك تتضمن التزاما بدفع مبلغ من النقود يستحق الوفاء بعد وقت قصير ، لا يتجاوز في المعتاد عدة شهور (ما بين ثلاثة إلى ستة شهور) ، وتقبل التداول عن طريق التظهير أو المناولة ، ويقبلها المصرف التجاري كأداة لتسوية الالتزامات .

٣.. الأوراق المالية :

يستخدم البنك التجاري جزءا من موارده في اقتناء السندات الحكومية والسندات التي تصدرها بعض الشركات الأخرى التي تتمتع بدرجة مقبولة من الضمان ، مثل سندات شركات المرافق العامة وسندات البنوك والشركات العقارية ، كما يوجه البنك جانبا من موارده لشراء أسهم بعض الشركات المتداولة في سوق الأوراق المالية ، ولذلك تتألف محفظة الأوراق المالية من السندات (الحكومية وغير الحكومية) وأسهم الشركات .

٤.. القروض والسلفيات :

- تعد القروض والسلفيات أهم أوجه استثمارات البنك التجاري ، وهي أوفر أصول البنك أرباحا ، حيث يزيد سعر الفائدة عليها عن متوسط أسعار الفائدة التي تدرها الأصول الأخرى .

- ومن ناحية أخرى ، تعد القروض والسلفيات أقل الأصول سيولة ، إذ يتعذر تحويلها إلى نقود قبل أن يحين موعد استحقاقها ، كما أن البنك يتعرض لخسارة في حالة عجز المقترض عن السداد ، ولذا تركز البنوك التجارية التعامل في الائتمان قصير الاجل ، أي أنها تفضل منح القروض القصيرة أو المتوسطة التي لا تتعدى أجالها سنتين .

المسئولية المدنية للمراجع الخارجي

إذا ما وقع المراجع الخارجي تحت طائلة المسئولية المدنية فإنه يصبح مسئولاً عن تعويض من قد يلحق بالعميل من خسائر نتيجة إهماله ، غير أنه يجب ملاحظة أنه إذا أهمل المراجع الخارجي ولم ينتج عن أهماله أي خسائر للعميل أو الغير فإن هذا المراجع يصبح غير مسئول عن أي تعويض .

كيف يقاس الاهمال

وتنشأ المسئولية المدنية للمراجعة الخارجي نتيجة إهمال أو تقصير في أداء واجباته المهنية بالقياس إلى مستوى العناية المهنية المبذولة من المراجع العادي المتمرس متوسط التأهيل والخبرة والكفاءة والذكاء إذا واجه نفس الظروف الخارجية التي أحاطت بالواقعه ، بشرط أن يكون متجرد والا يكون له هلاقة سابقة بنتائج عمليات المراجعة موضوع الحكم ومن ثم فإذا فشل المراجع الخارجي في تحقيق هذا المستوى من الكفاءة والعناية المهنية فإنه يصبح معرضاً للمطالبة بالتعويض عما لحق بعميلة أو الغير من إضرار وخسائر .

وتنقسم المسئولية المدنية للمراجع الخارجي إلى : -

أولاً : المسئولية العقدية (تجاة العملاء ويندرج ضمنها المسئولية عن عدم

إكتشاف الغش)

ثانياً : المسئولية التقصيرية (تجاه الغير والطرف الثالث)

لقراءة الموضوع كاملاً : <https://goo.gl/HuQgZx>

- وتنقسم القروض والسلفيات إلى نوعين بحسب توفر أو عدم توفر الضمان . النوع الاول هي القروض والسلفيات غير المضمونة ، أي تلك التي لا يقدم العميل ضماناً مقابل الحصول عليها . ولذا يتوخى البنك الحذر الشديد عند منح هذا النوع من السلفيات خوفاً من مخاطر عدم السداد ، ويجرى انتقاء العملاء ذو السمعة الطيبة أو المؤسسات الكبيرة التي تتمتع بمركز مالي متين . أما النوع الثاني ، فيضم القروض والسلفيات المكفولة بتأمين شخصي أو عيني في صورة بضائع أو أوراق مالية أو تجارية ، بحيث يطمئن البنك إلى استخلاص حقوقه في حالة عجز المدين عن السداد .

٥.٥ . الاصول الثابتة :

- تتمثل هذه الاصول في المباني والإنشاءات الخاصة بالبنك التجاري وفروعه والأدوات والمعدات التي يستخدمها كالحزائن الحديدية وأجهزة الاتصالات ... إلى غير ذلك من الاصول الثابتة .

- وتعتبر هذه الاصول أقل الأنواع من حيث السيولة ، إذ يتعذر تحويلها إلى نقود سائلة إلا عند تصفية البنك وتوقفه عن ممارسة النشاط ، كما أنها من قبيل النفقات الثابتة إلى يتحملها البنك في المدى القصير ، ويجرى تمويلها من خلال موارده الذاتية (رأس المال والاحتياطيات) .

ثالثاً :البنوك التجارية وخلق الودائع:

تؤدي البنوك التجارية عدة وظائف اقتصادية هامة ، حيث تتولى حفظ أموال الافراد وتنظيم حساباتهم وتوفير القروض والسلفيات وتوظيف الإيداعات في مختلف مجالات الاستثمار ، كما تساهم في تمويل العجز في الميزانية العامة بما تشتريه من اذونات خزانة وغيرها من أنواع السندات ، سواء قصيرة الأجل أو طويلة الأجل ... غير أن الوظيفة الأساسية التي تميز لبنوك التجارية عن غيرها من المؤسسات هي وظيفة خلق الائتمان ، أي التأثير في حجم وسائل الدفع ، وذلك من خلال تلقي الإيداعات وتوظيفها في أغراض الإقراض والاستثمار ، فقد تبين للبنوك التجارية إمكانية إحلال تعهداتها بالدفع محل النقود عند إقراضها للعملاء نتيجة ثقة الأفراد في التزامات البنوك .. مما يعنى زيادة قدرتها على التمويل ، الأمر الذي يمكن البنوك من مزوالة سلطان خضير على عرض وسائل الدفع في النظام الاقتصادي ..

نظريات التجارة الخارجية وميزان المدفوعات

وعليه يصبح من مصلحة كل بلد ان يتخصص في إنتاج السلعة التي ينتجها بنفقة مطلقة أقل من نفقة إنتاجها في البلاد الأخرى اي يتمتع فيها بميزه مطلقة (القطن بالنسبة لمصر والقمح بالنسبة لأمريكا) . وان يترك إنتاج السلعة التي ينتجها بنفقة مطلقة تزيد عن نفقة إنتاجها في البلاد الأخرى اي يعاني فيها من تخلف مطلق (القمح بالنسبة لمصر والقطن بالنسبة لأمريكا) .

ولكن ماذا يحدث لو كان أحد البلدين ينتج كلتا السلعتين بنفقات أقل من نظيرتها في البلد الأخرى؟ كما هو موضح في المثال التالي :-

النفقات المطلقة (عدد ساعات العمل)

| الدول / السلع | القطن | القمح |
|---------------|-------|-------|
| مصر | 1 | 1 |
| أمريكا | 2 | 4 |

ان منطق النفقات المطلقة الذي قال به آدم سميث لا يترك مجالاً للشك حول الإجابة . ففي هذه الحالة ليس ثمة فرصة لقيام التجارة . لأنه وفقاً لنظرية النفقات المطلقة لا يمكن أن يستورد أحد البلدين السلعتين من الآخر دون ان يصدر له شيئاً .

ثانياً : ديفيد ريكاردو ونظرية النفقات النسبية : يرجع الفضل لديفيد ريكاردو في وضع الأساس العام الذي تقوم عليه نظرية التخصص الدولي والتجارة الدولية حتى يومنا هذا .

تعريف النفقة النسبية :

هي النفقة المطلقة لهذه السلعة منسوبة إلى النفقة المطلقة لإنتاج سلعة أخرى في البلد نفسه .

أولاً : آدم سميث ونظرية النفقات المطلقة
في عام ١٧٧٦ نشر آدم سميث كتابه الشهير " ثروة الأمم " حيث حاول فيه تفسير التخصص الدولي وقيام التجارة الدولية بالاعتماد على اختلاف النفقات المطلقة لإنتاج السلع المختلفة بين الدول ، أي ان آدم سميث يرى أنه يكفي وجود فرق بين النفقة المطلقة لإنتاج السلع في بلدين حتى تقوم التجارة بينهما .
تعريف النفقة المطلقة :

النفقة المطلقة لإنتاج السلعة هي النفقة الحقيقية التي يتكبدها المجتمع في سبيل إنتاج الوحدة من السلعة . اي القدر من الموارد الاقتصادية اللازمة لإنتاج الوحدة من السلعة .

وبافتراض ان العمل هو عنصر الإنتاج الوحيد .. كما افترض سميث والاقتصاديون الكلاسيك .. فان النفقة المطلقة لإنتاج الوحدة من السلعة تقاس بعدد وحدات العمل (ساعات ، أيام) التي بذلت في إنتاجها . ومتى اختلف حجم العمل المبذول في إنتاج سلعة بعينها بين بلدين معا فيصبح من الطبيعي ان تتخصص كل دولة في إنتاج السلعة التي تنخفض نفقتها المطلقة ، ثم تقوم التجارة الدولية بين الدول للحصول على السلع التي لا تتخصص في إنتاجها كل دولة لارتفاع نفقة إنتاجها المطلقة .

مثال عددي لاختلاف النفقات المطلقة :-

نفترض أن هناك :

١. بلدين هما مصر وأمريكا .
 ٢. سلعتين القطن والقمح .
 ٣. نظراً لاختلاف الظروف الإنتاجية والطبيعية والمكتسبة تختلف النفقة المطلقة لإنتاج القطن والقمح في كل من مصر وأمريكا .
 ٤. النفقة المطلقة تقاس بعدد ساعات العمل .
- النفقات المطلقة (عدد ساعات العمل)

النفقات المطلقة (عدد ساعات العمل)

| البلد / السلعة | القطن | القمح |
|----------------|-------|-------|
| مصر | 1 | 3 |
| لأمريكا | 3 | 1 |

ثالثا : نظرية جون سيتوارت ميل في تحديد معدل التبادل الدولي :

... يعرف تحليل جون سيتوارت ميل في هذا الشأن بالطلب المتبادل . اشارة إلى انه لما كان بصدد عالم تسوده المقايضة ، فإن طلب أحد البلدين للسلعة التي ينتجها البلد الآخر إنما يثير في الوقت نفسه عرض البلد للسلعة التي ينتجها هو ، لدفع ثمن ما يطلب من السلع . فطلب مصر على القمح الأمريكي يثير في الوقت نفسه عرض مصر للقطن في السوق الدولي . فالقطن في هذه الحالة يعتبر بمثابة النقود التي تدفعها مصر مقابل ما تشتريه من القمح . كما ان طلب أمريكا على القطن المصري يثير في الوقت نفسه عرض أمريكا للقمح في السوق الدولي . فالقمح يعتبر بمثابة النقود التي تدفعها أمريكا مقابل ما تشتريه من القطن .

... هذا وقد انتهى ميل في تحليله للطلب المتبادل إلى ان التبادل الدولي يستقر عند المعدل الذي يحقق التكافؤ والتوازن .. في مثالنا السابق .. بين الكمية التي تطلبها مصر من القمح والكمية التي تعرضها أمريكا منه ، من ناحية ، وبين الكمية التي تطلبها أمريكا من القطن والكمية التي تعرضها مصر من القطن من الناحية الأخرى . رابعا : هكشر وأولين ونظرية نسب عناصر الانتاج : فروض النظرية :

١. اختلاف البلاد في نسب توافر عناصر الإنتاج . فبعض البلاد يتميز عن البلاد الأخرى بوفرة نسبية في عنصر العمل وندرة نسبية في عنصر رأس المال والأرض مثل الهند ومصر . والبعض الآخر وان تمتع بوفرة نسبية في عنصر رأس المال إلا إنه يعاني من ندرة نسبية في العمل مثل الوضع في أمريكا . كما قد يتميز فريق ثالث بالوفرة النسبية في عنصر الأرض والندرة النسبية في موارد من العمل ورأس المال مثل استراليا .

٢. وإذا كانت البلاد تتباين في نسب توافر عناصر الإنتاج ، فإن النتيجة الحتمية لذلك هي اختلاف المكافآت النسبية لعناصر الإنتاج في البلاد المختلفة .

٣. تختلف السلع فيما بينها من حيث طبيعتها . بمعنى ان إنتاج السلع المختلفة لا يقتضى تجميع أو مزج عناصر الإنتاج بنسب واحده . فمن السلع مثل المنسوجات ما يقتضى إنتاجه تجميع كثير من العمل وقليل نسبيا من رأس المال . بينما هناك سلع أخرى يتطلب إنتاجها كميات كبيرة من رأس المال وكميات قليلة من العمل مثل السيارات والسلع الكهربائية .

النتيجة المنطقية لاختلاف البلاد في نسب توافر عناصر الإنتاج وبالتالي لاختلاف الأسعار النسبية لهذه العناصر من ناحية . و لاختلاف نسب مزج عناصر الإنتاج لإنتاج السلعة المختلفة من ناحية أخرى ، ان تختلف النفقات النسبية لإنتاج السلع المختلفة بين الدول . وان تكون كل دولة أكثر كفاءة في إنتاج بعض السلع (أي تنتجها بنفقة نسبية أقل) وأقل كفاءة في إنتاج بعضها الآخر (أي تنتجها بنفقة نسبية أعلى) . فالدول التي تمتلك كثير من رأس المال ، مثل أمريكا تكون أكثر كفاءة في إنتاج المنسوجات مثلا ، وهكذا .

النفقات المطلقة (عدد ساعات العمل)

| الدول / السلعة | القطن | القمح |
|----------------|-------|-------|
| مصر | 1 | 1 |
| أمريكا | 6 | 3 |

بحساب النفقات النسبية نجد مايلي :

النفقات النسبية (عدد ساعات العمل)

| الدول / السلعة | القطن | القمح |
|----------------|-------|-------|
| مصر | 1 | 1 |
| أمريكا | 2 | -- |
| | | 2 |

... اختلاف النفقات النسبية لإنتاج القطن والقمح قى كل من مصر وأمريكا . فالنفقة النسبية لإنتاج وحدة قطن تبلغ وحدة قمح في مصر بينما تبلغ وحدتين قمح في أمريكا .. وكذلك بالنسبة للنفقة النسبية للقمح فهي تبلغ وحدة قطن في مصر

بينما تصل إلى — وحدة قطن في أمريكا .

... ان مصر وان تمتعت بميزه مطلقة على أمريكا في إنتاج السلعتين ، إلا إنها تمتع بميزه نسبية في إنتاج القطن وتعانى من تخلف نسبي في إنتاج القمح . وكذلك أمريكا وان تخلفت تخلفا مطلقا على مصر في إنتاج السلعتين الا انها تتمتع بميزة نسبية في إنتاج القمح وتعانى من تخلف نسبي في إنتاج القطن .

... وطالما تختلف النفقات النسبية لإنتاج السلعتين في البلدين تقوم التجارة الدولية وفقا لنظرية ريكاردو .

... الأوضاع المختلفة لميزان التحويلات الرأسمالية :
 ... حالة فائض اذا كان الجانب الدائن > الجانب المدين
 .
 ... حالة عجز إذا كان الجانب المدين > الجانب الدائن .
 ... حالة توازن اذا كان الجانب الدائن = الجانب المدين .
 فروؤس الأموال المستقلة ستنقل من بلد إلى اخر
 للاستفادة من مزايا اقتصادية في البلد الذي تنتقل اليه
 مثل ارتفاع سعر الفائدة أو معدل الربح وهذه تعد ذات
 طبيعة دورية .
 أما حركات رؤوس الأموال الموازنة فهي تنتقل من بلد
 لآخر لتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات ومن أمثلة ذلك
 انتقال القروض من بلد لآخر ، وهذه ذات طبيعة استثنائية
 أو موازنة .
 كذلك تعتبر حركات الذهب النقدي ذات طبيعة استثنائية
 أو موازنة . اذا لايلجأ البلد إلى تصدير واستيراد الذهب
 النقدي ، الا في حالة الاختلاف بين الجانب الدائن والمدين
 في ميزان المدفوعات .

التعادل الحسابي والتوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات :
 ذكرنا فيما تقدم ان ميزان التحويلات الرأسمالية يأخذ دائما
 نفس قيمة ميزان المعاملات الجارية وان كان في الاتجاه
 العكسي مما يحقق التعادل الحسابي لميزان المدفوعات ،
 كما أشرنا إلى أن أهم البنود التي تحقق هذا التعادل هي
 حركات رؤوس الأموال الموازنة وحركات الذهب الموازنة أيضا
 .

والسؤال الآن كيف يمكن أن يفسر في ضوء حتمية
 التعادل الحسابي ما يثار دائما من ان ميزان مدفوعات بلد
 ما في حالة عجز أو حالة فائض ؟
 يتم حساب التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات بمقارنة
 قيمة إيرادات البلد من المعاملات الجارية ورؤوس الأموال
 المستقلة مع قيمة مدفوعات البلد الناجمة عن المعاملات
 الجارية ورؤوس الأموال المستقلة ، فإذا تساويا فإن الميزان
 يكون في حالة توازن اقتصادي . وإذا زادت الإيرادات عن
 المدفوعات فإن الميزان يكون في حالة فائض . أما إذا زادت
 المدفوعات عن الإيرادات فيمكن القول في هذه الحالة ان
 الميزان في حالة عجز .

خامسا : ميزان المدفوعات :
 تعريف ميزان المدفوعات :
 ميزان المدفوعات لبلد ما هو السجل الذي يتضمن كل
 المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في البلد
 وغير المقيمين بها خلال فترة زمنية معينة . وقد جرى
 العرف على اتخاذ مدة سنة أساسا لحساب هذه المعاملات .
 ويقصد بالمعاملات الاقتصادية تلك المعاملات التي يترتب
 عليها نقل الحق على سلعة أو أداء خدمة أو نقل الحق
 على صك مالي من شخص مقيم في البلد إلى شخص غير
 مقيم أو العكس .
 ويلاحظ من التعريف السابق أن المعاملات الاقتصادية لا
 تسجل في ميزان المدفوعات إلا إذا تمت بين المقيمين في
 البلد وغير المقيمين فيه . وهنا يثور التساؤل التالي من
 المقصود بالمقيم وغير المقيم ؟

يعتبر الشخص الطبيعي (الفرد) مقيما في بلد معين اذا
 اتخذ منه محلا لإقامته الدائمة ، بغض النظر عن جنسية
 الشخص . أما اذا كان الشخص مقيما في بلد بصفة مؤقتة
 فهذا يعد غير مقيم .

تقسيم ميزان المدفوعات :
 جرت العادة على تقسيم ميزان المدفوعات أفقيا إلى
 قسمين رئيسيين يشملان بنود ميزان المدفوعات السابق
 الإشارة إليها : -

القسم الأول : حساب العمليات الجارية :
 وبشمل التجارة المنظورة (الصادرات والواردات السلعية
) والتجارة غير المنظورة (الصادرات والواردات الخدمية)
 والتحويلات من جانب واحد .

ويقيد في الجانب الدائن من حساب العمليات الجارية
 إيرادات البلد من الصادرات المنظورة وغير المنظورة وما
 يحصل عليه البلد من العالم الخارجي من هبات وتعويزات
 . أما الجانب المدين فيسجل فيه مدفوعات البلد في مقابل
 وارداتها المنظورة وما تدفعا من هبات تعويضات إلى
 العالم الخارجي .

ويعبر عن الفرق بين قيمة الجانب الدائن والجانب المدين
 من هذا الحساب بميزان المعاملات الجارية :

... الأوضاع المختلفة لميزان المعاملات الجارية :
 ... حالة عجز اذا كان الجانب المدين > الجانب الدائن .
 ... حالة فائض اذا كان الجانب الدائن > الجانب المدين
 .
 ... حالة توازن اذا كان الجانب الدائن = الجانب المدين .

القسم الثاني حساب التحويلات الرأسمالية :
 ... ويشمل انتقالات رأس المال وانتقالات الذهب .
 ... ويشمل في الجانب الدائن انتقال رؤوس الأموال
 إلى الداخل وصادرات الذهب وفي الجانب المدين انتقال
 رؤوس الأموال إلى الخارج وواردات الذهب .
 ... ويعبر عن الفرق بين قيمة الجانب الدائن والجانب
 المدين من هذا الحساب بميزان التحويلات الرأسمالية .



مجلة المحاسب العربي هي مجلة شهرية الكترونية متخصصة في نشر كل ما يتعلق بالاعمال المالية والإقتصاد بجميع فروعها بهدف الإرتقاء بمستوى المحاسب العربي وإنما كان . مساهمة في إثراء البحث العملي في المجال المحاسبي بجميع انواعه. والعمل على رفع كفاءة المحاسب العربي وتأهيل كوادر جديدة في سوق العمل. ونشر العلم والمعرفة بأساسيات المحاسبة بجميع انواعها من محاسبة مالية محاسبة تكاليف محاسبة إدارية محاسبة ضريبية محاسبة حكومية ...

جميع الموضوعات والمشاركات التي تطرح في بالمجلة لا تعبر بالضرورة عن رأي إدارة المجلة ، وإنما تعبر عن رأي كاتبها فقط